حقوق الأطفال العاديين وذوي الإعاقة وعلاقتها بحمايتهم من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور بمدينتي مكة وجدة.

هناء بنت صالح بازيدان
التوجيه والإرشاد التربوي، قسم علم النفس، كلية التربية
جامعة الملك عبد العزيز – جدة– المملكة العربية السعودية

د. هديل بنت عبد الله أكرم
أستاذ القياس والتقويم المساعد، قسم علم النفس، كلية التربية
جامعة الملك عبد العزيز – جدة– المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد درجة العلاقة بين تطبيق أولياء الأمور لحقوق الأطفال وحماية أطفالهم من الإساءة في مدينتي مكة وجدة، والتعرف على أشكال الإساءة السائدة بين أفراد عينة الدراسة، والتحقق من وجود فروق بين متوسطات تطبيق حقوق الأطفال لدى أفراد عينة الدراسة والتي تعزى إلى المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والاقتصادي، ونوع الطفل إذّ كان طفلًا عاديًا أو ذوي إعاقة، وعدد الأطفال، وأيضًا الكشف عن الفروق في درجات الإساءة بين أفراد العينة وفقًا للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والاقتصادي، ونوع الطفل إذّ كان طفلًا عاديًا أو ذوي إعاقة، وعدد الأطفال، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام مقياس حقوق الطفل من إعداد الباحثة ومقياس الإساءة للطفل من إعداد الباحثة، على عينة مكونة من (276) من أولياء الأمور بمدينتي مكة وجدة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية بدرجة متوسطة بين درجة تطبيق حقوق الطفل ومستوى الإساءة إليه، أي أنه كلما زادت درجة تطبيق حقوق الطفل قل مستوى الإساءة إليه، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات حقوق الطفل والإساءة إليه تعزى لمتغير عدد الأطفال، أو المستوى التعليمي والاقتصادي، أو عمر أولياء الأمور، وكان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات حقوق الطفل والإساءة إليه تبعًا لمتغير نوع الطفل إذ كان طفل عادي أو ذوي إعاقة، وأيضًا كان هنالك فروق تعزى لمتغير الجنس وكانت لصالح الذكور في تطبيق حقوق الطفل، وأيضًا في مستوى الإساءة للطفل، وكانت هنالك فروق تبعًالمتغير المدينة في متوسط درجات الإساءة ولصالح مدينة جدة، عند مستوى دلالة (0.01)، وعليه أتت أبرز التوصيات التالية: التأكيد على أهمية حصول الطفل على حقوقه كاملة دون تمييز لأي سبب كان، إقامة الورش والدورات التدريبية التوعوية عن أهمية تطبيق حقوق الطفل، بذل المزيد من الجهود المعنية بحماية الطفل من الإساءة إليه، عمل الورش والدورات التثقيفية التي تساهم في جعل أولياء الأمور يتخلصون من انفعالاتهم وضغوطهم بطريقة صحيحة.

الكلمات المفتاحية: حق الطفل، الإساءة للطفل، ولي الأمر، حماية الطفل، الطفل.

The Rights of Normal Children and those with Disabilities and their Relationship to Protecting Them from Abuse in the Point of View of Guardians in The Cities of Mecca and Jeddah.

Abstract:

The current study aimed to determine the degree of relationship between Guardians application of children's rights and the protection of their children from abuse in the cities of Mecca and Jeddah, and to identify the forms of abuse prevailing among the members of the study sample, and to verify the existence of differences between the average application of children's rights among the members of the study sample, which are attributed to the following variables: gender, age, educational and economic level, gender of the child if he is a normal child or with disabilities, the number of children, as well as detecting differences in the degrees of abuse Among the sample members according to the following variables: gender, age, educational and economic level, and the type of child if he was a normal child or with disabilities, the number of children, and the study followed the descriptive approach and the child rights scale was used prepared by the researcher and the child abuse scale prepared by the researcher, on a sample consisting of (276) parents in the cities of Mecca and Jeddah, and the results of the study found an inverse correlation to a medium degree between the degree of application of children's rights and the level of abuse to him, that is, whenever The degree of application of the rights of the child increased and the level of abuse decreased, while there were no statistically significant differences between the average scores of the rights of the child and the abuse of him due to the variable of the number of children, social status, educational and economic level, or the age of parents, and there were statistically significant differences between the averages of children's rights and abuse according to the variable of the type of child if he was a normal child or with a disability, and also there were differences due to the gender variable and were in favor of males in the application of children's rights. And also in the level of child abuse, and there were differences following the city variable in the average degrees of abuse and in favor of the city of Jeddah, at the level of significance (0.01), and therefore the following most prominent recommendations came: Emphasizing the importance of the child obtaining his full rights without discrimination for any reason, Holding workshops and awareness training courses on the importance of implementing children's rights, Making more efforts to protect children from abuse, Conducting workshops and educational courses that contribute to making parents get rid of their emotions and pressures in a way Correct.

Keywords: child right, child abuse, guardian, child protection, child.

المقدمة:

يأتي بُعد الاهتمام بموضوع حقوق الأطفال وحمايتهم اهتمامًا عالميًا، كون أن الإهتمام بالطفل وإشباع حاجاته وممارسة حقوقه، هي الأساس لتنشئة جيلٍ سويٍ يخلو من المشاكل والاضطرابات النفسية والصحية والاجتماعية (شنودة، 2023). فحقوق الطفل متأصلة في الفرد منذُ ولادته ولا يمكن الاختلاف أو الجدال بها، بل وحتى قبيل ولادته (Austin et al., 2020). وذلك لأن هدفها الأساسي هو حماية الطفل من الإساءة والإستغلال الذي قد يتعرض له وأن ينشئ في بيئة سليمة وصحية تضمن له السواء في شخصيته (الحربي، 2020).

فالطفولة هي أولى مراحل حياة الفرد وهي مرحلة تأسيسية للمراحل القادمة، ففي هذه المرحلة يتم تحديد مبادئ السلوك التي سوف يسير عليها الفرد، ويبدأ فيها تكوين القيم والاتجاهات التي ستكون شخصيته، وما يحدث بها يبقى آثره ويمتد لباقي المراحل العمرية (الحربي، 2020). ويعتبر نشوء الطفل من خلال اكسابه القيم والمهارات أمر بالغ الأهمية لما له من آثار على النمو الآمن للطفل، حيث يحدد نمو الطفل حياته في مرحلة البلوغ (Ndidiamaka et al., 2020).

ومن هذا الإطار فأولياء أمور الأطفال منوطين بمهام وأدوار أساسية تزود الأطفال بالمهارات والمعارف والخبرات، وغرس القيم والسلوكيات، وبناء شخصياتهم حتى يصبحوا قادرين على القيام بأدوارهم مستقبلًا دون خلل أو ضرر جسمي أو نفسي (محمد، 2022). فالعناية بالطفل واجب إخلاقي وإنساني، تفرضه القيم الإخلاقية والإنسانية المختلفة، فيجب أن يكون لكل طفل الحق في الرعاية الصحية والتعليمية، والتأهيلية، في جميع مراحل نموه، والتمتع بكافة الحقوق الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة والعاديين دون تمييز (حسين، 2023).

ومن خلال أهمية العناية بالطفل أشارت العقلا (2023)، أن على ولي أمر الطفل أن يحسن معاملة الطفل، ويرأف به، ويحميه، ويتبع الطرق المثلى في تربيته وتأديبه وتوجيهه. وفي بعض الأحيان قد يغفل ولي أمر الطفل عن حقوق الطفل الخاصة في تربيته، مما يؤدي إلى سوء معاملته (Austin et al., 2020). فالأساليب المتنوعة التي يلقاها الطفل من قبل من يرعاه، سواء كانت أساليب صحيحة أو خاطئة فأنها تؤثر في نمو الطفل، فالنمو السليم للطفل يتوقف على كفاءة من يتولى رعايته؛ مما له من دور أساسي في تنشئة الطفل (الحارثي، 2020).

ونتيجةً لما سبق فقد تنامى الاهتمام بحقوق الطفل عالميًا وأقرت المجتمعات الدولية على وثائق ونصوص متفق عليها لحماية حقوق الطفل، وذلك إبتداءًا من (1924م) حيث تبنت منظمة الأمم المتحدة إعلان جنيف لحقوق الطفل في مساعدته وأولوية إغاثته وحمايته من الاستغلال، وفي عام (1959م) تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل، ودخل حيز التنفيذ بعام (1990م) من خلال القمة العالمية لحقوق الطفل بإجماع واحد وسبعون من قادة العالم والرؤساء؛ لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الطفل وحمايته ونمائه مصحوبًا بخطة العمل لإعتماده (نص اتفاقية حقوق الطفل، اليونسيف).

وتم اعتماد اليوم العالمي للطفل في ٢٠ نوفمبر من كل عام مُنذ(١٩٥٤م)، باعتباره مناسبة عالمية يحتفل بها، لتعزيز الترابط الدولي في العمل المشترك لصالح الأطفال، وبوصفه الذكرى السنوية لتاريخ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان اتفاقية حقوق الطفل والتي أقرت بعام 1989م، وفي عام (2023) كان شعار اليوم العالمي للطفل: لكل طفل كل حقوقه (اليوم العالمي للطفل 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، الأمم المتحدة).

ومن هذا المنطلق تعترف المملكة العربية السعودية بأهمية التضافر الدولي والإقليمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، انطلاقًا من مكانتها الإسلامية والعالمية باعتبارها عضوًا مؤسسًا لمنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، حيثُ أصبحت المملكة العربية السعودية طرفًا في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومن أهم الاتفاقيات التي انضمت لها: اتفاقية حقوق الطفل المُقرة من الأمم المتحدة في عام 1989م بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 17 وبتاريخ /09 /1995 12م، (تقرير المملكة العربية السعودية، 2016).

وانطلاقًا من اهتمام المملكة بذوي الإعاقة ورعايتهم صدر المرسوم الملكي رقم م/ 37 بتاريخ 2000/12/19م والذي تضمن أحكامًا تحمي وتعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وانضمت المملكة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها بموجب المرسوم الملكي م/ 28 وبتاريخ 27 /05 /2008م، ووافقت المملكة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 20 /8 /1997م (تقرير المملكة العربية السعودية، 2016).

وتبعًا لذلك تَضّمَن نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2023) والذي كان هدفه حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على جميع الخدمات

أسوة بغيرهم، على مبدأ عدم التمييز على أساس الإعاقة وتكافؤ الفرص، وشمول التشريعات والاستراتيجيات، والسياسات، والأنشطة والبرامج، والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية، لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذا الصدد نصت المادة الثانية من اتفاقية حقوق الطفل على أن تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية، وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، فوضح نص الاتفاقية بأن لكل طفل من ذوي الإعاقة نفس الحقوق التي يتمتع بها الطفل العادي، دون أي تمييز لأن حقوق الأطفال لا تنظر على اختلاف العرق أو المذهب، أو حتى نوع الإعاقة (Austin et al., 2020).

ويمثل الطفل نواة التنمية وهدفها في المملكة العربية السعودية، وبذلت المملكة العديد من الجهود لتمتع الطفل بكامل حقوقه الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية لينشأ التنشئة السليمة، حيثُ صدر بالمرسوم الملكي رقم م/ 14 بتاريخ25 /11 /2014م نظام حماية الطفل، ومن أبرز ملامح هذا النظام، أنه يؤسس لمنظومة حماية لكل فرد لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، بهدف مواجهة الإساءة بختلف أشكالها والإهمال المُعرض له الطفل (اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، 2022).

ومن أهمية حماية الطفل فقد ذكرت اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل (2022)، في المادة الثانية أن الهدف من نظام حماية الطفل هو التأكيد على ما قرّته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة العربية السعودية طرفًا فيها، والتي من شأنها حفظ حقوق الطفل وحمايته من الإساءة والإهمال، التي قد يتعرض لها في البيئة من أي شخص، وهدف النظام أيضًا لضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإساءة والإهمال، وذلك بتوفير الرعاية اللازمة له، ونشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها وخاصة ما يرتبط بحمايته من الإساءة والأهمال.

وأشار (العطار، 2021) إلى أن الإهمال يتمثل في التقصير أو عدم توفير متطلبات واحتياجات الطفل الأساسية. بينما تمثل الإساءة كل شكل من أشكال الإعتداء الجسدي والنفسي، والجنسي على الطفل، والتي من شأنها أن تعرض سلامة وصحة ونمو الطفل للخطر، وبالرغم من أن أغلب الدول صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن هنالك ممارسات مُسيئة من قبل من يتولى رعاية الطفل تتعارض مع حقوقه (خدة، 2019).

والجدير بالذكر أن خلف كل إساءة للطفل أو إهماله مجموعة من المتغيرات والعوامل، فبعض الأسباب متجذرة بخلفية المجتمعات عن الأطفال، بينما هنالك عوامل بشخصية ولي أمر الطفل ووجهة نظره تجاه التربية (خدة، 2019). وبطبيعة الحال فلا يوجد

طفل مسؤول عن سوء معاملته أو إهماله، ولكن بعض الخصائص المتعلقة بالطفل مثل: عمره أو جنسه، واحتياجاته الصحية أو الإعاقات المصاحبة لنموّه قد تزيد من سوء معاملته من قبل من يتولى رعايته (Austin et al., 2020).

فلا يوجد هنالك عامل محدد أو سبب واحد يفسر الإساءة إذ أنها مجموعة من العوامل التي تؤثر ببعضها، فالأطفال العاديين وذوي الإعاقة يواجهون صعوبات تعيق حصولهم على حقوقهم كاملة فهم عرضة للإساءة والأهمال (Malik et al., 2021). وأشار (حلمي والدين، 2023)، إلى أن التغيرات السريعة، التي تحصل في الآونة الأخيرة وتعرض الأسر للضغوطات المختلفة، يساهم في حصول الإساءة الجسدية للأطفال كوسيلة سريعة وسهلة للتفريغ الانفعالي بصورة مقصودة أو غير مقصودة.

ومن هنا أصبح لا بد من المحافظة على حقوق الطفل من قبل أولياء الأمور (المري، 2023). وذكر (Malik & Shah, 2020)، أن الإساءة تحدث من قبل أولياء الأمور وتتباين بين مستويات المجتمع من ذوّ الدخل الاقتصادي المرتفع أو المنخفض، أو ذو التعليم العالي والأقل. ويعد الطفل ذوي الإعاقة من أكثر الأطفال تعرضًا للإساءة والإهمال، وتتعدد أشكال الإساءة عليه فمنها ما هو نفسي وجسدي، أوجنسي، وذلك يعود لطبيعة خصائصهم، في عدم القدرة على التعبير اللفظي، وعدم القدرة على الرفض (جاد، 2020).

وتعتبر الإساءة النفسية أكثر انتشارًا من الإساءة الجسدية، وهي أكثر أنواع الإساءة خفاء، والتي لا يتم الإبلاغ عنها، ومن أسباب ارتفاع نسبة شيوعها، أنها غير واضحة وتمارس بشكل لفظي وتهديد، ورفض، ولا يعتبره أولياء الأمور إساءة بحد ذاتها (Farnia et al., 2020). وتتمثل الإساءة الجسدية في ضرب الطفل وحبسه، ويمتد تأثيرها إلى تأخر في نمو الطفل الجسدي والأداء العقلي (Malik & Shah, 2020). في حين تعبر الإساءة الجنسية عن الاعتداء على الطفل وانتهاك لخصوصيّته، بينما يتمثل الأهمال في عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، وإهمال نظافة الطفل وتغذيته (الخزيرية والشربيني، 2021).

وفي ضوء ما سبق أتت الدراسة الحالية لتسلط الضوء على حقوق الطفل وحمايته من الإساءة، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة بين حقوق الأطفال العاديين وذوي الإعاقة في حمايتهم من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة باعتبارهم الواجهة الأساسية للطفل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن حقوق الإنسان ليست هبة تمنحها الدول لأبنائها؛ ولكنها حق يتمتع به الفرد منذُ لحظات حياته الأولى، وهي حقوق محددة ومعروفة، وعلى الفرد أن يطالب بها إذ حُرم منها (شنودة، 2023)، والطفل غير ناضج، وغير واعي، لما له من حقوق قُرت بحقه فلا يستطيع المطالبة بها، ولكنّها حق على من يرعاه في تطبيقها دون أي تقصير أو تمييز، فالطفل بحاجة إلى من يتولى أمر رعايته، فالحقوق تضمن للطفل: آمنه وطمأنينته وحريته (العطار، 2021).

ومن هذا المنطلق فالطفل لا يدرك معنى الحقوق أو مضمونها مما يستدعي تنشئته على حقوقه حتى ترتبط بخبراته وممارساته اليومية (العقلا، 2023)، إذ لا بد من ترجمة التشريعات والقوانين المتضمنة لحقوق الطفل لممارسات ينشئ عليها الطفل، لجعلها جزءاً من معرفة الطفل ومتطلبات نموه ولعكسها من قبل ولي الأمر على الطفل (البريهي، 2019)، مما يحقق الحماية والآمن اللازم للطفل، حتى يصبح قادر على الاستعداد لمواجهة تحديات ومعيقات النمو (عبدالبر، 2019).

فإذا كان الطفل العادي بسبب عدم نضجه العقلي والجسمي، بحاجة إلى الرعاية والمساعدة، فأن الطفل ذوي الإعاقة يكون أكثر حاجة؛ بفارق احتياجاته في الرعاية وتلبية متطلبات نموه الخاصة (العطار، 2021). فالطفل ذوي الإعاقة بحاجة إلى اهتمام ورعاية مستمرة ودائمة، من أجل ضمان نموه الجسمي والنفسي والاجتماعي، نموًا طبيعيًا وسليمًا، في بيئة تحقق له الحرية والكرامة (أمال وفوزية، 2023).

وتبعًا لذلك أكد (المهداوي، 2021)، على ضرورة توعية أولياء الأمور على استخدام الأساليب التربوية الصحيحة، والبعد عن الإساءة، وأوصى (الصيدلاني وآخرون، 2023)، بأهمية زيادة وعي أولياء الأمور بقيامهم بأدوارهم التربوية، وأن يحموا أطفالهم من جميع أنواع الإساءة، فظاهرة الإساءة ضد الأطفال منتشرة، كما ذكر (جاد، 2020) وبأن الأطفال ذوي الإعاقة من أكثر الأطفال تعرضًا للإساءة والأهمال، ودائمًا ما تحاط إحصائيات الإساءة بالسرية أو النقص، أو حرج التصريح بها (خدة، 2019).

وأظهرت دراسة (أبو العطا وعيد، 2020)، أن متوسط درجات الأفراد ذوي الإعاقة أعلى من الأفراد العاديين في جميع أنواع الإساءة، حيث بلغ متوسط الإساءة النفسية للأفراد ذوي الإعاقة (11.64) بالمقابل كان الأفراد العاديين (3.59)، من أصل متوسط يبلغ (15) درجة، أما الإساءة الجسدية فكانت للعاديين (1.63) بينما لذوي الإعاقة كانت (4.64)، وكان متوسط درجات الأهمال للأفراد ذوي الإعاقة (14.11)

في حين بلغ للعاديين (7.31)، أما الإساءة الجنسية فكانت بمتوسط (0.66) لذوي الإعاقة، بينما كانت للعاديين (0.23).

في حين رصدت جمعية المودة وهي إحدى شركاء الإدارة العامة للحماية الأسرية في المملكة العربية السعودية، نسبة البلاغات من مراكز الحماية الأسرية من العنف خلال الربع الأول من عام (2023)، حيث بلغت بلاغات مدينة مكة نسبة (28%) ومدينة جدة (35%)، وبلغت نسبة بلاغات الأهمال (22.2%) بينما بلغت نسبة بلاغات الإعتداء الجنسي (0.84%)، وبلغت نسبة العنف والأهمال الأسري (25%) من المشكلات الأسرية، فيما بلغت نسبة المقارنة والتفرقة بين الأبناء (7.22%)، بينما بلغت نسبة القسوة على الأبناء (26.37%).

وذكرت منظمة الصحة العالمية (2022) أن الدراسات الدولية كشفت بأن إساءة معاملة الأطفال تحدث غالبًا في الخفاء، وقلة منهم يحصلون على الدعم من المهنيين المختصين، وأن من بين (4) أطفال (3) على الأقل يعانوا من العنف النفسي والبدني بانتظام على أيدي الوالدين ومقدمي الرعاية، وبحسب تقرير اليونسيف (2020) والذي أظهر استعراض شمل (217) دراسة أن 1 من بين 8 أطفال في العالم أي ما نسبته (12.7%) قد تعرض للإساءة الجنسية قبل أن يبلغ سن 18 عامًا.

وأشار عبد البر (2019) أن الإساءة للطفل ليست بأمر مؤقت، بل تترك آثرًا يتأصل في شخصية الطفل فوجدت العديد من الدراسات علاقة بين الإساءة للطفل وسلوكياته وظهور الاضطرابات النفسية لديه، فذكرت دراسة (الحارثي، 2020) أنه كلما زادت درجة الإساءة للأطفال زاد مستوى الإكتئاب لدى الأطفال، ووجدت دراسة (Li et al., 2020) أن الإساءة العاطفية في مرحلة الطفولة كانت مرتبطة بالإكتئاب بشكل إيجابي على باقي أنواع الإساءات الأخرى في مرحلة المراهقة.

في حيت تنبأت دراسة (أبو العطا وعيد، 2020) بارتباط الإساءة بأشكالها المختلفة في مرحلة الطفولة على ظهور اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة في مرحلة البلوغ، ودراسة (الملحم، 2022) والتي كشفت عن وجود علاقة ارتباطية بين خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة وبين السلوك العدواني في مرحلة المراهقة، وذكرت دراسة (Tianyu Li et al., 2020) أن هناك علاقة بين الأهمال في مرحلة الطفولة وظهور تشتت الانتباه في مرحلة البلوغ.

وبناءً على السابق فمخاطر الإساءة والإهمال للأطفال تتمثل بعواقب وخيمة على الطفل في مرحلة بلوغه وباعتبار أولياء الأمور هم النموذج الأول لدعم الطفل والالتزام

بحمايته، وتلبيه احتياجاته (Ndidiamaka et al., 2020)، فلا بد من التأكيد على حق الطفل في حصوله على حقوقه التامة، كما نصت المواثيق الدولية، من قبل ولي أمره؛ لما لها من تأثير واضح على مستقبل الأطفال (العقلا، 2023).

حيثُ أشارت منظمة الصحة العالمية (2020): أن للوقاية من إساءة معاملة الأطفال، لا بد من اتباع نُهج متعددة، تتضمن دعم الوالدين وتعلم مهارات تنشئة الأطفال الإيجابية وتعزيز القوانين والمواثيق المختصة بالطفل، وأشارت منظمة الأمم المتحدة (2020)، إلى أن نصف أطفال العالم أو ما يقارب مليار طفل، يتأثرون سنويًا بالعنف الجسدي والجنسي والنفسي، ويعانوا من الإصابات والإعاقات والوفاة؛ وذلك بسبب الفشل في اتباع الاستراتيجات والتشريعات الموضوعة لحماية الطفل.

ومن خلال ما تم عرضه جاءت هذه الدراسة لمعرفة درجة تطبيق حقوق الطفل من قبل ولي الأمر لقياس العلاقة فيما بينها وبين حمايته من الإساءة، وللخروج بتوصيات تساعد على ممارسة حقوق الطفل المنصوص والمتفق عليها، وفي وضع استراتيجيات لحماية الأطفال من جميع أنواع الإساءة، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ما علاقة درجة تطبيق حقوق الأطفال العاديين وذوي الإعاقة بحمايتهم من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما درجة تطبيق حقوق الأطفال من قبل أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة؟
٢. ما درجة الإساءة للأطفال من قبل أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المدينة (مكة- جدة)؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المدينة (مكة- جدة)؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير الجنس (ذكر- أنثى)؟
٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير الجنس (ذكر- أنثى)؟

٧. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير العمر (أقل من 30عام- أقل من 40 عام- أكبر من 40عام)؟

٨. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير العمر (أقل من 30عام- أقل من 40 عام- أكبر من 40عام)؟

٩. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي- دبلوم -بكالوريوس- دراسات عليا /ماجستير- دكتوراه)؟

١٠. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي- دبلوم -بكالوريوس- دراسات عليا /ماجستير- دكتوراه)؟

١١. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي (منخفض- متوسط- عالي)؟

١٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي (منخفض- متوسط- عالي)؟

١٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)؟

١٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)؟

١٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير عدد الأطفال (طفل واحد- طفلين- 3 أطفال وأكثر)؟

١٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير عدد الأطفال (طفل واحد- طفلين- 3 أطفال وأكثر)؟

أهداف الدراسة:

١. تحديد درجة العلاقة بين تطبيق أولياء الأمور لحقوق الأطفال وحمايتهم من الإساءة في مدينتي مكة وجدة.
٢. التعرف على أشكال الإساءة السائدة بين عينة الدراسة.
٣. التحقق من وجود فروق بين متوسطات تطبيق حقوق الأطفال لدى أفراد العينة والتي تعزى إلى المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والاقتصادي، ونوع الطفل إذّ كان طفلًا عاديًا أو ذوي إعاقة، وعدد الأطفال.
٤. الكشف عن الفروق في درجات الإساءة بين أفراد العينة وفقًا للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والاقتصادي، ونوع الطفل إذّ كان طفلًا عاديًا أو ذوي إعاقة، وعدد الأطفال.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة النظرية في إلقاء الضوء على حقوق الطفل المقرة بحقه والمتفق عليها في التشريعات والأنظمة الدولية، وفي المملكة العربية السعودية خاصةً، وذلك باعتبار أن مرحلة الطفولة هي المرحلة التي من خلالها يتكون الفرد ويقوَّم شخصيته تحت ظل ولي أمره، وتوضح الدراسة تأثير ممارسة حقوق الطفل دون تميّيز أو تفرقة على حماية الطفل من الإساءة، وتسهم الدراسة أيضًا في توضيح أشكال الإساءة للطفل سواء كانت جسدية، نفسية، جنسية، أو إهمال، ونسبة انتشارها.

وتكشف الدراسة أيضًا عن الاختلاف في تطبيق حقوق الطفل من قبل ولي الأمر، وذلك بناء على عدة متغيرات مثل: العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والإقتصادي لأولياء الأمور، والطفل إذّ كان طفلًا عاديًا أم ذوي إعاقة، وعدد الأطفال، وتتيح الدراسة الحالية للباحثين إجراء دراسات مستقبلية حول حقوق الطفل في مختلف المجالات، وحول تأثير الإساءة بمختلف أشكالها على جميع المراحل العمرية في البيئات المختلفة.

الأهمية التطبيقية: تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية فيما تقدمه من: اقتراحات وتوصيات لكل من له علاقة بالأطفال، والاستفادة من تلك التوصيات بعمل برامج إرشادية ودورات تدريبية وتوعوية مناسبة لمختلف المستويات التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية لأفراد المجتمع ككلّ، من أجل التعريف بحقوق الطفل في مرحلة الطفولة،

وحمايته من الإساءة وتجنبها، وذلك انطلاقًا من أهمية ممارسة حقوق الطفل من قبل ولي الأمر ومنحها له، كاملة دون نقصان أو تشويه.

فنتائج الدراسة الحالية تُساهم في مُختلف المجالات المعنية بالطفل وذلك من خلال الآتي:

- للمراكز الإرشادية: الإستفادة من نسبة تطبيق حقوق الطفل من قبل ولي الأمر، ونسبة انتشار معدلات الإساءة والفروقات، لتحديد أهم البرامج التثقيفية الازمة لأفراد المجتمع من خلال التعاون مع المنظمات والمراكز الأخرى.
- للأخصائيين النفسيين: تصميم البرامج الإرشادية، والنفسية العلاجية التي تحد من انتشار الإساءة من قبل ولي الأمر على الأطفال، وتحفيز أولياء الأمور بضرورة ممارسة حقوق الطفل من خلال البرامج والورش التدريبية.
- للموجهين الطلابيين: تخطيط وإعداد البرامج الوقائية التربوية لأولياء الأمور بأهمية تطبيق حقوق الأطفال كافة؛ لما لها من الأثر في بناء شخصياتهم وحمايتهم من الإساءة.
- لأولياء الأمور: تطبيق حقوق الطفل والبعد عن الإساءة إليه، أو تمييزه لأي سبب، وإكسابه المساحة المستحقة لذاته، لأجل نموّه الصحي والنفسي والاجتماعي.
- الباحثين في مجال التوجيه والإرشاد التربوي: إجراء دراسات مرتبطة بمتغيرات الدراسة الحالية، والإستفادة من التوصيات الدراسة لجعلها نقطة البداية لدراسات وأبحاث أخرى ذات صلة، وتقديم أدوات قياسية صادقة وثابتة.

مصطلحات الدراسة:

الحقوق (Rights):

الحقوق لغةً: الحق بفتح الحاء جمعه حقوق، وهو ضد الباطل، وهو الثابت الذي لا يجوز إنكاره (قلعجي وقنيبي، 1988).

حقوق الأطفال اصطلاحًا: تعرف بأنها "مجموعة المبادئ العامة التي أقرتها المواثيق الدولية والتي تعبر عن حق كل طفل في توفير حماية مصلحته الفضلى، مهما كانت الظروف واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تنميتهم بشكل صحي وطبيعي على الصعيد الجسمي والعقلي والخلقي والاجتماعي، دون أي تمييز وباحترام كامل لحريتهم وكرامتهم" (إمام، 2021، ص. 66).

حقوق الأطفال إجرائيًا: مجموعة من التشريعات والقوانين الدولية والتي تكفل للطفل النمو الآمن والحياة الكريمة والحماية التامة، واللازم على من يتولى أمر الطفل تطبيقها

دون تمييز أو تفرقة لأي سببٍ كان، وتتمثل في البحث الحالي في حق الطفل في الحياة والحرية والتعليم والتربية والغذاء والهوية والحماية، والصحة، وتقاس إجرائيًا بالدرجة التي يحصل عليها ولي أمر الطفل على مقياس حقوق الطفل والذي تم تطويره من قبل الباحثة.

الإساءة (Abuse):

الإساءة لغةً: مصدرها أساء، أي بالغ في إساءته: وجاوز الحد في معاملته معاملة سيئة، وتلقى منه إساءة بالغة: أي إهانة، وضررًا (أبو العزم، 2011).

الإساءة اصطلاحًا: "جميع أنماط السلوك والأنشطة والأفعال المستهدفة لإلحاق الأذى بالطفل سواء كان جسديًا، أو نفسيًا، أو جنسيًا بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة وبشتى الطرق أو إهماله مما يؤثر على نموه النفسي والجسدي والاجتماعي" (الخزيرية، الشربيني، 2021، ص. 8).

الإساءة إجرائيًا: أي قول أو سلوك يُساء فيه للطفل ويؤذيه من قبل أولياء الأمور وتكون الإساءة على شكل إساءة جسدية، أو نفسية، أو جنسية، أو إهمال، مما يحول دون احترام حقوقه المنصوص والمتفق عليها دوليًا، وتقاس إجرائيًا بالدرجة التي يحصل عليها ولي أمر الطفل على مقياس الإساءة للطفل والذي تم تطويره من قبل الباحثة.

الإطار النظري:

تعريف حقوق الأطفال: ولمعرفة المقصود بحقوق الطفل ذكر أبو عباة (2019) أن الحقوق هي النصوص التي نصت عليها المواثيق العالمية والعربية والمحلية، قاصدة تحقيق الالتزامات والإنجازات لصالح الطفل، وهي تتضمن أربع مجالات أساسية وهي كالآتي: الحقوق الدينية، والحقوق الاجتماعية والثقافية، والحقوق السياسية، والحقوق الصحية، والبدنيّة، وكل مجال من هذه المجالات يتضمن مجموعة من المعايير التي تتناسب مع طبيعية وخصائص ومتطلبات الطفل في مراحل نموه.

وحقوق الطفل هي مجموعة من حقوق الإنسان التي تم وضعها لجميع الأفراد الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة عامًا، وذلك مراعاة لطبيعتهم وضعفهم، ومع ذلك فالأطفال يتمتعون بحقوقهم الخاصة بالإضافة إلى حقوق الإنسان الأساسية، آخذة بعين الاعتبار احتياجات الطفل الخاصة التي تتناسب مع عمره وضعفه، وأهمية دعم الطفل والاهتمام بتطويره (المنصة الوطنية الموحدة).

ومما لا شك فيه أن جميع الحقوق مهمة، ولا تتعارض في أهميتها ونصوصها، بل هي متكاملة ومكملة لبعضها البعض، ولا يوجد أفضلية لحقٍ على غيره من الحقوق، بل هي

متساوية في أهميتها، وأهمية ممارستها وتنشئة الأطفال عليها، ومن خلال ما سبق عرضه من حقوق، تلخص الباحثة هذه الحقوق ومدلولاتها في الجدول التالي من خلا ل توضيح الحقوق فيما يتعلق بتشابهها وتساويها:

جدول حقوق الطفل.

الحقوق في المملكة العربية السعودية للأطفال	رقم المادة من حقوق ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية	رقم المادة من اتفاقية حقوق الطفل (1989)	تعريف بالحقوق من وجهة نظر الباحثة
الهوية	(2)	(7, 8, 9, 10, 20, 21, 22)	حق الطفل في التسمية والعيش في وطنه واكتساب الهوية الوطنية وتعلم عادات وقيم وطنه.
الحياة	(3, 4, 10, 15, 18, 19, 20)	(6, 26)	حق البقاء على قيد الحياة والعيش والمشاركة في المجتمع.
التربية	(13)	(3, 5, 18)	حق تربية الطفل ومساعدته لنمو مهاراته وتوجيهه بأفضل طريقة ممكنة، وكلما كبر الطفل قل توجيهه.
التعليم	(8)	(28, 29)	حق الطفل في التنمية الشاملة من خلال التعليم العام، ومساعدته على الاستمرار والإلتزام بهذا التعليم، وذلك وفقًا لقدراته وإمكانياته.
الحماية	(5, 6, 7,11)	(11, 16, 19, 34, 35, 36, 38, 37, 40,2, 23, 41)	حق الطفل في حمايته من أي ضرر صحي، أو إيذاء بدني أو نفسي يمس الطفل.
الحرية	(12, 14)	(12, 13, 14, 15, 17, 29,30, 31)	حق الطفل في الاستقلال بشخصيّته وتكوين آرائه الخاصة والحصول على المعلومات اللازمة المُساعدة في تلك الآراء.
الغذاء	(15)	(24, 27)	حق الطفل في النمو بداخل بيئة نظيفة، وحقه في حصوله على غذاء صحي وكاف ومياه نقية.
الصحة	(9, 16, 17)	(33, 25, 26, 39)	حق الطفل في الحصول على الرعاية الصحية، وتحصينه من الأمراض ومنع تفاقم المشاكل الصحية.

تعريف الإساءة للطفل: والجدير بالذكر هنا أنه لا يوجد تعريف محدد بشكلٍ دقيق للإساءة أو بصورة دقيقة، وذلك لإرتباط الإساءة بالطفل، ولإختلاف نوع الإساءة التي يتعرض لها الطفل، ولاختلاف ثقافات المجتمعات وعاداتها وتقاليدها، ولكن تم وضع

بعض المؤشرات والمظاهر الدالة على الإساءة؛ ومازال الجدل قائم حول مفهوم الإساءة، فهنالك من يركز على الطفل في الإساءة، والبعض الآخر يبحث عن المُسي وعوامل الإساءة، ودور المُسي، والبعض الآخر يبحث عن ثقافة التربية والتأديب (جاد، 2020).

وتعرف الإساءة أيضًا بكونها "مجموعة الأفعال التي يقوم بها الأبوان أو إحداهما اتجاه أبنائهم والتي تشمل أفعال الضرب والسب والشتم والسخرية منهم أمام الآخرين والتهديد والطرد والإهمال المتعمد والذي يسبب لهم أضرارًا جسمية ونفسية وتربويّة" (نادر والمولى، 2020). وذكر الخزيرية والشربيني (2021) بأن الإساءة هي فعل أو مجموعة من الأفعال تهدف لإلحاق الضرر بالطفل جسديًا ونفسيًا ومعنويًا.

أنواع الإساءة للطفل:

الإساءة الجسدية: والإساءة الجسدية للطفل هي أي إيذاء أو عنف تجاه الطفل باستخدام اليد أو غيرها، ويسبب هذا العنف ظهور علامات كالجروح والكدمات، نتيجة استخدام السلطة والقوة تجاه جسد الطفل، ومن السهل اكتشاف وتشخيص الإساءة الجسدية كون آثارها واضحة وبارزة (خدة، 2019). وذكر (Umana& Robert, 2024) بأنه لا يهم ما نية الفرد تجاه سلوك الإساءة الجسدية سواء كان يريد إلحاق الضرر بالطفل أم لا، فالفرد المُسي للطفل جسديًا يعتبر مُسيًا بكل حال.

الإساءة النفسية: والإساءة النفسية للطفل هي: كل ما يصدر من أولياء الأمور والقائمين على رعاية الطفل، من أقوال وأفعال، تؤدى إلى إعاقة النمو النفسي للطفل، بشكل قصدي أو غير قصدي، ويتضمن تهديد الطفل، وإخافته، واحتقاره، والتقليل منه، ونقده بقسوة، ومقارنته مع الآخرين (الحربي وأبو بكر، 2022). والإساءة النفسية هي الألفاظ أو الإيحاءات الإيمائية، غير اللائقة والمشتملة على الاستهانة والاستخفاف بالطفل، والمؤثرة على نموه النفسي (Umana& Robert, 2024).

الإساءة الجنسية: والإساءة الجنسية هي الممارسات الجنسية النفسية والجسدية التي تسيء للطفل وتمارس رغمًا عنه، وتشمل الإساءة الجنسية النفسية العبارات اللفظية وغير اللفظية والإيماءات الجسدية كالإشارات باليد وتعبيرات الوجه، والتحديق بنظرات جنسية، وتعريض الطفل للصور الجنسية الإباحية، ونشر الشائعات الجنسية (الخولي وحسين، 2020). وهي أيضًا استغلال الطفل جنسيًا لتحقيق الرضا الجنسي والإشباع له، بالرغم عن الطفل، وتتمثل مظاهره في الملامسات الجنسية، وإظهار الأعضاء

الجنسية، وإجبار الطفل على تغير ملابسه أمام الآخرين، وإجباره على جلوسه على أرجل الآخرين، والتفوه بالكلمات الجنسية أمام الطفل (شعبان، 2020).

الإهمال: ويعرف الإهمال بأنه عدم تلبية الحاجات الأساسية للطفل، ويأخذ عدة أشكال وهي: الإهمال الجسدي، والإهمال التربوي، والإهمال الصحي، ويعرف الإهمال الجسدي بعدم تزويد الطفل بالغذاء المُناسب والكافي، وعدم إيوائه، أما الإهمال التربوي فيشتمل على حرمان الطفل من التعليم وتجاهل احتياجاته التعليمية، والإهمال العاطفي هو حرمان الطفل من جعله يشعر بالعطف والحنان، وعدم رعايته (لطيفة ونحوي، 2020).

العوامل المُسببة للإساءة تجاه الأطفال:

العوامل النفسية: يجد بعض أولياء الأمور صعوبات في ضبط سلوكياتهم، ويغلب عليهم سرعة الانفعال، والرجفة وغيرها من الاستجابات الفيزيولوجية المفرطة، وتظهر هذه الاستجابات نتيجة لبعض سلوكيات الأطفال كالصراخ، فيتذمر أولياء الأمور ويظهر عليهم الانزعاج المفرط، الذي يفضي إلى الضرب المبرح للطفل أو غيرها من أنواع الإساءة، بقصد توقف الطفل عن السلوكيات غير المرغوبة من قبلهم (النقبي، 2021). ومن جانب آخر فأن الضغوط النفسية التي تُصيب أولياء الأمور أحد العوامل التي تسبب الإساءة للأطفال ذوي الإعاقة، ويرجع ذلك إلى الحاجة المُستمرة لتلبية احتياجات وتحقيق مطالب نمو الطفل ذوي الإعاقة، وهذا الأمر يكون عائقًا اقتصاديًا واجتماعيًا وانفعاليًا كبيرًا جدًا على أولياء الأمور، مما يدفع البعض لمحاولة تفريغ الضغوط الداخلية على شكل إساءة تجاه الطفل المُتسبب بها (أبو السعود، 2021).

العوامل الاقتصادية: ويعاني بعض أولياء الأمور من أعباء اقتصادية، والحاجة إلى المال مما يؤدي إلى عبء اقتصادي، فيشعر الأولياء بالنقص، ويركزون تفكيرهم وعملهم في محاولات للخروج من الحاجات المادية، بالرغم من الصعوبات التي تواجههم، مما يشعرهم بالإحباط، وعندما يطلب أطفالهم تلبية حاجاتهم المادية، ينفعلون ويسيئون إلى أطفالهم (النقبي، 2021).

العوامل التعليمية: إن تدني المستوى التعليمي لأولياء الأمور وتفشي الجهل والأمية، أحد أبرز الأسباب الدافعة لاستخدام الأساليب التربوية الخاطئة، ويرجع ذلك للتشدد وقلة الوعي للأساليب الصحيحة، وافتقارهم للمهارات التربوية، وهذا الأمر يجعل أولياء

الأمور لا يستطيعون التعامل مع مشكلات أطفالهم بشكل مناسب، ويعتقدون حينها أن القسوة هي الحل الأمثل لإنصياع الأطفال لأوامرهم واحترامهم (الكثيري، 2023).

وهنالك من أولياء الأمور من يجهل فهم سلوكيات الطفل على نحو إيجابي، فتزيد توقعاتهم أو تنخفض عن قدرات وإمكانيات أطفالهم، الأمر الذي يدفعهم للشعور بضرورة تعديل سلوكيات أطفالهم، ويسيئون إليهم (النقبي، 2021). والبعض من أولياء الأمور يصعب عليهم طلب المساعدة في تربية أبنائهم؛ نتيجة لضعف الثقة بالنفس وعدم المقدرة على تلبية احتياجات الطفل، بسبب نقص المهارات التربوية، وعدم فهم مراحل نمو الطفل وسلوكه (Umana& Robert, 2024).

العوامل الاجتماعية والثقافية: تقوم التربية التقليدية على الإساءة كوسيلة تربوية وتعليمية، ويتبع بعضًا من أولياء الأمور هذا الأسلوب باعتقادهم بفعاليته مع الأطفال، في حين ركزت التربية الحديثة على الإقناع بالحجة ومخاطبة عقول الأطفال، وحينها سيدرك الطفل تلقائيًا التمسك بالسلوكيات الإيجابية دون إجبار أو إكراه، ويداوم عليها وتصبح سمة بارزة لديه، إلا أن بعض أولياء الأمور يصرون على اعتقادهم بفعالية الإساءة، ويصرون عليها (النقبي، 2021). بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية التي نشأ عليها ولي الأمر من صرامة وشدة قد تؤثر على الإساءة بحيث يستخدمها ولي الأمر لتعديل تصرفات أبناءه غير المرغوبة من قبله (نادر والمولى، 2020).

العوامل المتعلقة بخصائص الطفل: والعوامل المرتبطة بخصائص الطفل لا دخل في الطفل بها، إي أن الطفل ليس بمسؤول عن الإساءة التي وقعت عليه، ولكن خصائصه تمتاز بصعوبة التعامل معها من قبل الأولياء مثل: الرضيع الذي لديه احتياجات كثيرة كالطفل الخديج، والطفل ذوي الإعاقة، أو الطفل الذي يعاني من مرض مزمن، وبكاء الطفل المستمر والذي يصعب تهدئته، والخصائص الجسدية كتشوه الوجه قد تؤدي إلى التمييز ضد الطفل في بعض الأحيان (لطيفة ونحوي، 2020).

العوامل المتعلقة بالأسرة: تواجه الأسر كبيرة العدد صعوبات وتحديات تتعلق بالعديد من الأمور الاقتصادية، وتوزيع الوقت والاهتمام بين الأبناء، مما قد يؤدي إلى زيادة مستويات التوتر في العلاقة بين الطفل وولي أمره، وهذه التوترات هي سبب الإساءة التي تحدث تجاه الطفل، ولترتيب ولادة الأطفال داخل الأسرة عامل مهم للإساءة فالأطفال الأصغر سنًا قد لا يولون ذات الاهتمام الذي تولاه الأطفال الأكبر منهم سنًا، فيكونوا معرضين لخطر الإساءة بشكل أكبر (Umana& Robert, 2024). في حين

أشار (Farnia et al, 2020) إلى أن زيادة عدد الأبناء داخل الأسرة لأكثر من ثلاث أبناء قد يزيد من الإساءة تجاه الأطفال.

العوامل المتعلقة بأولياء الأمور: والإدمان على الكحول والمخدرات يرتبطان بشكل وثيق بالإساءة وهنالك اتجاهين في هذا الإرتباط، فالإتجاه الأول يرى بأن الكحول والإدمان على المخدرات عامل خطير يؤدي رفع السلوك العدواني وتكراره، والاتجاه الأخر يرى بأن الكحول والإدمان على المخدرات ليس سوى عامل يكشف عن المشاكل والاضطرابات النفسية السابقة والتي أثرت في البناء الشخصي لأولياء الأمور (لطيفة ونحوي، 2020).

الدراسات السابقة:

الدراسات المتعلقة بمحور حقوق الأطفال

دراسة (البريهي، 2019): والتي هدفت إلى معرفة مستوى ممارسة مربيات رياض الأطفال لحقوق الطفل في المدارس الحكومية، في مدينة صنعاء باليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عينة الدراسة من (56) مربية في رياض الأطفال، واستخدم مقياس ممارسة مربيات رياض الأطفال لحقوق الطفل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: ممارسة المربيات لحقوق الطفل كانت بنسبة عالية، وأكثر أبعاد حقوق الطفل ممارسة من قبل المربيات كانت حقه في المعاملة الكريمة وأقل الأبعاد ممارسة كانت حق الطفل في الإنتماء.

دراسة (أحمد والسعدي، 2019): وهدفت الدراسة للتعرف على حقوق الطفل الواردة في كتب اللغة العربية لمرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية، وتم إعداد قائمتين من قبل الباحثتان بحقوق الطفل استنادًا لميثاق حقوق الطفل العربي الصادر ١٩٨٤م وتم تحليل الكتب عينة الدراسة، وأوضحت النتائج أن المبادئ التي أتت في مقدمة المراكز الأولى هي: الحق في الانفتاح على العالم ومعرفة أهمية السلام والصداقة والأخوة الإنسانية، والحق في العيش مع الوالدين أو الأسرة الموسعة، والحق في التعليم المجاني بأنواعه ومواكبة التكنولوجيا.

دراسة (كاظم ونجم، 2020): وهدف البحث إلى معرفة حقوق الطفل لدى أولياء الأمور الأطفال، في مدينة بغداد بالعراق، وتكونت عينة البحث من (400) من أولياء أمور الأطفال، وتم استخدام مقياس حقوق الطفل من تصميم الباحثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائجها إلى وجود المعرفة بحقوق الطفل لدى أولياء

الأمور من الناحية الصحية والثقافية، والأسرية والتعليمية والمدنية، ولدى أولياء الأمور المرونة في التغيير وفق ما تقتضيه مجريات المجتمع.

دراسة (الحربي، 2020): وهدفت الدراسة إلى تحديد درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (127) معلمة من معلمات رياض الأطفال، وتوصلت النتائج إلى: أن أكثر حقوق الطفل تطبيق من قبل المعلمات كانت بالترتيب كالآتي: الرعاية الصحية، المساواة، وتكافؤ الفرص، المشاركة، وأوضحت الدراسة بأنه لا يوجد فروق بين متوسط درجات العينة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي.

دراسة (منصور وآخرون، 2021): وهدفت الدراسة إلى الوقوف على معرفة المبحوثات بحقوق الطفل بوثيقة الأمم المتحدة في خمس مجالات وهي: الحقوق المدنية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعوامل المرتبطة بها والمحددة لها مثل: المستوى التعليمي والإقتصادي، ونوع العمل، وعدد أفراد الأسرة وغيرها، وتكونت عينة الدراسة من (376) من أمهات قرى محافظة الغربية بمصر، وتم استخدام المنهج الوصفي، وجمعت البيانات عن طريق الاستبانة بالمقابلة الشخصية، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود تباين في معارف المبحوثات وفقًا لمتغيرات الدراسة.

دراسة (المري، 2023): هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة العنف الوالدي بحصول الطفل على حقوقه الاجتماعية ومنها حقه في التعبير عن رأيه بحرية وحقه في حصوله على تنشئة أسرية إيجابية، في مدينة الأحساء في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وجمعت البيانات باستخدام الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة العنف الجسدي كانت أعلى من السب والشتم، وأن نسبة كبيرة من الأمهات مهتمات بمعرفة حقوق أطفالهم، وأوضحت الدراسة أن حرية تعبير الطفل عن رأيه تتأثر بممارسة العنف الوالدي عليه.

دراسة (العقلا، 2023): والتي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين وعي الوالدين ببعض حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما، في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي على عينة قوامها (116) وأيضًا أمهات وآباء أطفال العينة، وتم استخدام مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل وبطارية اختبارات لبعض جوانب النمو للأطفال وأظهرت النتائج: وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسط درجات كلٍّ من الآباء والأمهات في الوعي بحقوق

الطفل لصالح الأمهات، وعدم وجود فروق تعزى لاختلاف كلٍّ من: نوع الطفل وعمر الوالدين، أو لاختلاف المستوى التعليمي.

دراسة (نصر، 2023): وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الأباء بالحفاظ على حقوق الطفل في الأسرة الريفية، بمحافظة البحيرة بمصر، والكشف عن إسهامات الأباء في تعزيز المواطنة النشطة، والحد من انتهاكات حقوق الطفل في أسرهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي، وبلغ حجم العينة (200) فرد وتم انتقائهم بأسلوب كرة الثلج، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأسر الريفية تدرك حقوق أبنائها جيدًا، ولا يميز الأباء بين الذكور والإناث، ولا بين باقي الأطفال في القرية لأي سبب، ويحاولون الأباء تدعيم أطفالهم وحمايتهم من أي أعتداء.

الدراسات المتعلقة بمحور الإساءة تجاه الأطفال

دراسة (الحارثي، 2020): وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التباين في درجة الإكتئاب عند الأطفال حسب اختلاف مستوى الإساءة (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي السببي الفارق والإرتباطي، وتكونت العينة من (348) من الأطفال الإناث في مرحلة الطفولة المتأخرة وتم استخدام مقياس بيرلسون للأكتئاب عند الأطفال، ومقياس الإساءة والأهمال للأطفال العادين وغير العاديين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة الإكتئاب عند الأطفال تختلف باختلاف مستوى الإساءة أي كلما زادت الإساءة زاد الإكتئاب.

دراسة (أبو العطا وعيد، 2020): وهدفت الدراسة لمعرفة أي من العوامل الخمسة للإساءة في مرحلة الطفولة يتنبأ باضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة في مرحلة البلوغ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين من طلاب جامعة كفر الشيخ بمصر، فتكونت المجموعة الأولى من (518)، والمجموعة الثانية تضمنت (98) من ذوي اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة و(98) من الطلاب العاديين، واعتمدت الدراسة على مقياس التقدير الذاتي، ومقياس إساءة معاملة الطفل، وأظهرت النتائج أن الإساءة النفسية والإهمال تنبؤا إحصائيًا باضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة.

دراسة (Farnia et al., 2020): والتي هدفت إلى التحقق من انتشار إساءة معاملة الأطفال بين الأسر التي لديها آباء مدمنون في غرب إيران، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على الملاحظة، وتكونت عينة الدراسة من (273) من الآباء المدمنين،

وتمثلت أدوات الدراسة في استخدام مقياس إساءة معاملة الأطفال، وأظهرت النتائج أنه كلما زاد عدد الأشقاء زادت الإساءة، وأن إساءة معاملة الذكور كانت أكثر من الإناث، والمشاكل الأسرية تزيد من ظهور إساءة معاملة الأطفال.

دراسة (Ndidiamaka et al., 2020): وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العنف الأسري على رفاهية الطفل النيجيري،في نيجيريا من خلال التعرف على تأثير الإيذاء النفسي، واللفظي والأهمال، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وتكونت من (200) طالب وتم استخدام مقياس التأثير المدرك للبيئة الأسرية من إعداد الباحث، وتوصلت النتائج إلى أن أكثر أنواع الإساءة انتشارًا هي الإساءة النفسية، وأن سوء المعاملة جزء لا يتجزأ من البيئة النفسية الأسرية ويضر بنمو الأطفال.

دراسة (العناسوة وبنات، 2022): وهدفت إلى التعرف على أشكال الإساءة وعلاقتها بالتكيف الاجتماعي والنفسي، وبين أشكال الإساءة الأكثر شيوعًا، والتعرف على مستوى التكيف النفسي والاجتماعي لديهم، في مديرية قصبة بالأردن، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (91) طالبًا وطالبة من المدارس الحكومية، وتم استخدام أداتين لجمع البيانات وهما مقياس أشكال الإساءة ومقياس التكيف الاجتماعي والنفسي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإساءة جاءت بمستوى مرتفع بجميع أشكالها، ووجود علاقة سلبية بين أشكال الإساءة ومستوى التكيف الاجتماعي النفسي.

دراسة (السيد وآخرون، 2022): والتي وهدفت إلى معرفة مستوى معدلات انتشار خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة، والفروق في متوسطات درجات خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة، وبلغت عينة الدراسة (233) من المراهقين تراوحت أعمارهم بين (12-20) في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام المنهج الوصفي الإرتباطي المقارن، واستخدم مقياس الإساءة في مرحلة الطفولة وأظهرت نتائج الدراسة وجود درجة متوسطة من مستوى خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة لدى أفراد العينة، وإلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المقياس لصالح ذوي الاقتصاد المنخفض.

دراسة (حلمي والدين، 2023): وهدفت الدراسة إلى التعرف على خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة لدى عينة من الشباب في مدينتي الرياض وجدة بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المقارن، حيث تم استخدام مقياس خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة، وتكونت عينة الدراسة من (424)

شابًا من الذكور والإناث، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر أبعاد الإساءة انتشارًا كانت بالترتيب التالي (الإسادة الجسدية، ثم الإساءة النفسية، ثم الإهمال، ثم الإساءة الجنسية)، وأظهرت النتائج أيضًا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري النوع والمكان.

دراسة (Umana& Robert, 2024): وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير حجم الأسرة والمستوى التعليمي للوالدين على الإساءة للمراهقين، وتكونت عينة الدراسة من (220) مراهق في منطقة مبو في نيجيريا، وتم استخدام مقياس المتغيرات الاجتماعية وإساءة معاملة الأطفال، وتم استخدام المنهج الوصفي، وبينت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي والاقتصادي للوالدين يؤثر بشكل كبير على الإساءة للأطفال، وأن حجم الأسرة كلما زاد زادت نسبة إساءة معاملة المراهقين.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتبين مما سبق عرضه من دراسات سابقة أن هنالك دراسات تناولت متغيرات الدراسة بشكل منفصل مع متغيرات أخرى، وكان هنالك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث الأهداف والمنهج، ومجتمع وعينة الدراسة، إذ تبين أن الدراسات السابقة لم تجمع أيّ منها متغيرات الدراسة الحالية- في حدود علم الباحثة- حيث تتناول هذه الدراسة حقوق الأطفال العاديين وذوي الإعاقة وعلاقته بحمايتهم من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة، وتتميز الدراسة الحالية فيما يتعلق بهذه المتغيرين، والمتغيرات الديموغرافية للدراسة، وقد تم الإستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري وصياغة مشكلة البحث، وبناء أداة الدراسة وتفسير النتائج.

منهج الدراسة:

واتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي وهو "المنهج الذي يصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها" (المحمودي، 2019، ص. 46)، وتم اختياره لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة وفروضها، من خلال وصف العلاقة بين درجة حقوق الطفل وحمايته من الإساءة، ولتحديد الفروق بين متوسط درجة حقوق الطفل ومتوسط درجة الإساءة، باختلاف المتغيرات الديموغرافية للدراسة.

حدود الدراسة:

الحـــدود الموضـــوعية: حقـوق الأطفـال العـاديين وذوي الإعلاقـة وعلاقتهـا بحمـايتهم مـن الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور.

الحـــدود المكانيـــة: تتمثـل حـدود الدراسـة المكانيـة لعينـة الدراسـة فـي مـدينتي مكـة وجـدة بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: خلال العام الدراسي 1445هـ - 2024-2023م.

الحـدود البشـرية: أوليـاء أمـور الأطفـال العـاديين وذوي الإعاقـة الأقـل مـن (18) عامًـا فـي مدينتي مكة وجدة.

مجتمـع الدراسـة: ويعـرف مجتمـع الدراسـة بأنـه: "المجتمـع الإحصـائي الـذي تجـرى عليـه الدراسـة ويشـمل كـل أنـواع المفـردات" (المحمـودي، 2019)، ويتكـون مجتمـع الدراسـة الحالية من جميع أولياء الأمور في مدينتي جدة ومكة للأطفال الأقل من (18) عامًا.

عينـــة الدراســـة: واشـتملت عينـة الدراسـة علـى عينـة اسـتطلاعية مـن مجتمـع الدراسـة بالطريقـة العشـوائية البسـيطة، وبلـغ عـددهم (30)، وذلـك بهـدف التحقـق مـن الخصـائص السـيكو متريـة لأدوات الدراسـة، فـي حـين تكونـت عينـة الدراسـة الأساسـية مـن (276) مـن أوليـاء الأمـور فـي مـدينتي مكـة وجـدة، وتـم اختيـار العينـة بالطريقـة العشـوائية البسـيطة، وهـي كمـا ذكـر المحمـودي (2019)، طريقـة تعطـي فرصـة متسـاوية لكـل مفـردة مـن مفـردات المجتمـع فـي احتمـال اختيارهـا ضـمن عينـة الدراسـة، والجـدول الآتـي يوضـح خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للدراسة.

جدول خصائص عينة الدراسة (ن= 276).

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المدينة	جدة	97	35.1%
	مكة	179	64.9%
	المجموع	276	100%
العمر	أقل من 30 سنة	48	17.4%
	أقل من 40 سنة	114	41.3%
	أكبر من 40 سنة	114	41.3%
	المجموع	276	100%
الجنس	ذكر	54	19.6%
	أنثى	222	80.4%
	المجموع	276	100%

المستوى التعليمي	ثانوي	72	26%
	دبلوم	19	6.9%
	بكالوريوس	161	58.3%
	دراسات عليا(ماجستير/دكتوراه)	24	8.7%
	المجموع	276	100%
المستوى الاقتصادي	منخفض	12	4.3%
	متوسط	241	87.3%
	مرتفع	23	8.3%
	المجموع	276	100%
عدد الأطفال	طفل واحد	51	18.5%
	طفلين	60	21.7%
	أطفال فأكثر	165	59.8%
	المجموع	276	100%
وجود طفل ذوي إعاقة	لا يوجد طفل ذوي إعاقة	235	85.1%
	يوجد طفل ذوي إعاقة	41	14.9%
	المجموع	276	100%

أدوات الدراسة:

وبناءً على الدراسة الحالية، المراد التحقق من صحة فروضها، وبعد الإطلاع على عدد من الأدوات المتعلقة بحقوق الطفل والإساءة للطفل، فلم تجد الباحثة أداة تتناسب مع أهداف الدراسة الحالية، وما تتضمنه من أبعاد ومتغيرات، وللتحقق من فروض الدراسة اعتمدت الباحثة على مقياس حقوق الطفل (إعداد الباحثة، 2024)، ومقياس الإساءة للطفل (إعداد الباحثة، 2024)، وفيما يلي توضيح لأدوات الدراسة وخصائصها السيكومترية، وهي كالآتي:

مقياس حقوق الطفل:

قامت الباحثة بإعداد مقياس حقوق الطفل بما يناسب خصائص العينة المُراد دراستها من أولياء الأمور، وتم الاعتماد في بناء هذا المقياس على الدراسات التالية: (المر والمعبى، 2019)، (Diaconu et al., 2023)، (Muhammad, 2020)، (منصور وآخرون، 2021)، (كاظم ونجم، 2020)، وتكون مقياس حقوق الطفل من مجموعة من العبارات السلوكية الإيجابية والتي تمحورت حول حقوق الطفل، بهدف معرفة درجة تطبيق أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة لحقوق الأطفال.

واعتمدت الباحثة في بناء أبعاد وعبارات المقياس بصورة كبيرة على حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية، وتكون المقياس من (20) عبارة وجميعها إيجابية، وكانت عبارات المقياس موزعة على (8) أبعاد وهي (الهوية، الحياة، التربية، التعليم، الحماية، الحرية، الغذاء، الصحة)، وشمل كل بُعد من عبارتين إلى ثلاث عبارات. وفيما يلي تعريف بأبعاد مقياس حقوق الطفل وعدد عباراته:

١. **البعد الأول، بعد الهوية:** وتقصد به الباحثة حق الطفل في التسمية والعيش في وطنه واكتساب الهوية الوطنية، وتعلم عادات وقيم وطنه، وشمل على ثلاث عبارات.
٢. **البعد الثاني، بعد الحياة:** وتقصد به الباحثة حق الطفل في البقاء على قيد الحياة، والعيش والمشاركة في المجتمع، وشمل عبارتين.
٣. **البعد الثالث، بعد التربية:** وتقصد به الباحثة حق الطفل في تربيته ومساعدته لنمو مهاراته وتوجيهه بأفضل طريقة ممكنة، واحتوى على عبارتين.
٤. **البعد الرابع، بعد التعليم:** وتقصد به الباحثة حق الطفل في التنمية الشاملة من خلال التعليم العام، ومساعدته على الاستمرار والإلتزام بهذا التعليم، وذلك وفقًا لقدراته وإمكانياته، واشتمل ثلاث عبارات.
٥. **البعد الخامس، بعد الحماية:** وتعني به الباحثة حق الطفل في حمايته من أي ضرر صحي، أو إيذاء بدني أو نفسي يمس الطفل، واحتوى على ثلاث عبارت.
٦. **البعد السادس، الحرية:** وتعني به الباحثة حق الطفل في الاستقلال بشخصيّته وتكوين ارآئه الخاصة والحصول على المعلومات اللازمة المُساعدة في تلك الآراء، وشمل ثلاث عبارت.
٧. **البعد السابع، الغذاء:** وتقصد به الباحثة حق الطفل في النمو بداخل بيئة نظيفة، وحقه في حصوله على غذاءٍ صحيٍ وكاف ومياه نقية، وشمل عبارتين.
٨. **البعد الثامن، الصحة:** وتعني به الباحثة حق الطفل في الحصول على الرعاية الصحية، وتحصينه من الأمراض ومنع تفاقم المشاكل الصحية، واحتوى على عبارتين.

التحقق من الخصائص السيكو مترية لمقياس حقوق الطفل

صدق المقياس:

أ. **صدق المحتوى:** وتم التحقق من صدق المحتوى من خلال عرض المقياس بصورته الأولية على عدد من الأساتذة المحكمين، وذلك لإبداء آرائهم في المقياس

من حيث: مدى وضوح العبارات، ومناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، وملائمتها لمجتمع وعينة الدراسة الحالية، وتم إرسال المقياس إلكترونيًا باستخدام نماذج Google Forms، إلى عدد من المحكمين والذي بلغ عددهم (8) محكمين من أعضاء هيئة التدريس، من مختلف التخصصات.

جدول نسبة اتفاق المحكمين على عبارات مقياس حقوق الطفل.

م	البعد	العبارة	نسبة الاتفاق	م	البعد	العبارة	نسبة الاتفاق
1	الهوية	العبارة رقم (١)	100%	11	الحماية	العبارة رقم (١١)	100%
2		العبارة رقم (٢)	100%	12		العبارة رقم (١٢)	100%
3		العبارة رقم (٣)	100%	13		العبارة رقم (١٣)	80%
4	التعليم	العبارة رقم (٤)	100%	14	الحرية	العبارة رقم (١٤)	100%
5		العبارة رقم (٥)	100%	15		العبارة رقم (١٥)	100%
6		العبارة رقم (٦)	100%	16		العبارة رقم (١٦)	80%
7	الحياة	العبارة رقم (٧)	100%	17	الغذاء	العبارة رقم (١٧)	100%
8		العبارة رقم (٨)	80%	18		العبارة رقم (١٨)	80%
9	التربية	العبارة رقم (٩)	100%	19	الصحة	العبارة رقم (١٩)	100%
10		العبارة رقم (١٠)	100%	20		العبارة رقم (١٢)	100%

وتراوحت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات المقياس بين (100%-80%)، كما هو في موضح في الجدول ()، وتم إجراء التعديلات المطلوبة لبعض عبارات المقياس، حسب آراء المحكمين، حيثُ تم التعديل على صياغة بعض الفقرات، وبذلك أصبح المقياس يتمتع بصدق المحتوى.

ب. الصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي): تم التأكد من الاتساق الداخلي لمقياس حقوق الطفل بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (30) ولي أمر في مدينتي مكة وجدة،

حيثُ تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة بالبُعد الذي تنتمي إليه، وارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمقياس، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول معاملات ارتباط بيرسون لعبارات مقياس حقوق الطفل بالبعد الذي تنتمي إليه، وارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية(ن=30)

البعد	عبارات مقياس حقوق الطفل	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	البعد	عبارات مقياس حقوق الطفل	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
الهوية	العبارة رقم (١)	0.80**	0.47**	الحماية	العبارة رقم (١١)	0.68**	0.43*
	العبارة رقم (٢)	0.91**	0.63**		العبارة رقم (١٢)	0.95**	0.70**
	العبارة رقم (٣)	0.89**	0.53**		العبارة رقم (١٣)	0.82**	0.75**
التعليم	العبارة رقم (٤)	0.73**	0.70**	الحرية	العبارة رقم (١٤)	0.81**	0.62**
	العبارة رقم (٥)	0.79**	0.56**		العبارة رقم (١٥)	0.77**	0.64**
	العبارة رقم (٦)	0.71**	0.60**		العبارة رقم (١٦)	0.64**	0.47**
الحياة	العبارة رقم (٧)	0.86**	0.47*	الغذاء	العبارة رقم (١٧)	0.85**	0.62**
	العبارة رقم (٨)	0.56**	0.38*		العبارة رقم (١٨)	0.83**	0.66**
التربية	العبارة رقم (٩)	0.82**	0.55**	الصحة	العبارة رقم (١٩)	0.65**	0.65**
	العبارة رقم (١٠)	0.83**	0.51**		العبارة رقم (٢٠)	0.92**	0.43*

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه تراوحت بين (0.56 –0.94) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، وتم حساب معامل ارتباط كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس وتراوحت معاملات الارتباط ما بين

(0.38 –0.75) ومعظمها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على تمتع المقياس بصدق الاتساق الداخلي وإمكانية استخدامه لتحقيق أهداف الدراسة.

كما تم استخراج معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، وكانت النتائج كما يلي:

جدول معاملات ارتباط بيرسون بين درجات أبعاد مقياس حقوق الطفل والدرجة الكلية للمقياس (ن=30)

ارتباط البعد بالدرجة الكلية	الهوية	الحياة	التربية	التعليم	الحماية	الحرية	الغذاء	الصحة
قيمة معامل الارتباط	0.62**	0.57**	0.64**	0.84**	0.77**	0.78**	0.76**	0.61**

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ويتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط لمقياس حقوق الطفل مُرتفعة وتراوحت بين (0.57 –0.84)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، وبهذا يمكن الاستدلال بمؤشرات صدق الاتساق الداخلي للمقياس، بكونها مرتفعة ونستطيع الوثوق بها لتطبيق المقياس.

ثبات المقياس:

وللتحقق من ثبات مقياس حقوق الطفل قامت الباحثة بحساب قيمة معامل ألفا كرونباخ بالإضافة لمعامل ثبات التجزئة النصفية، ومن ثم معادلة التصحيح جوتمان، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول الآتي:

جدول معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات مقياس حقوق الطفل (ن=30)

أبعاد المقياس/ المقياس الكلي	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	معادلة ثبات التجزئة النصفية بعد التصحيح بمعادلة جوتمان
الهوية	0.84	0.79	0.81
الحياة	0.12	0.63	0.12
التربية	0.52	0.35	0.52
التعليم	0.58	0.44	0.58
الحماية	0.76	0.83	0.89
الحرية	0.59	0.41	0.56
الغذاء	0.58	0.41	0.58
الصحة	0.39	0.30	0.39
المقياس الكلي	**0.88**	**0.86**	**0.92**

ومن الجدول السابق يتضح أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.84 –0.12) لمعامل ألفا كرونباخ، وبلغت للمقياس الكلي (0.88)، وبلغت قيمة معامل التجزئة النصفية للأبعاد بين (0.79 –0.30)، وللمقياس الكلي (0.86)، وبلغ معامل ثبات التجزئة النصفية بعد تصحيحه بمعادلة جوتمان للأبعاد بين (0.81 –0.12)، وللمقياس الكلي (0.92)، مما يتبين بأن معاملات الثبات مرتفعة ويمكن استخدام هذا المقياس.

مقياس الإساءة للطفل:

قامت الباحثة بإعداد مقياس الإساءة الطفل بما يناسب خصائص العينة المُراد دراستها من أولياء الأمور، وتم الاعتماد في بناء هذا المقياس على الدراسات التالية: (حلمي والدين، 2023)، (باعامر، 2019)، (الحربي وأبو بكر، 2022)، (الملحم، 2022)، (الجيار، 2020)، (Malik & Shah, 2020)، وتكون مقياس الإساءة للطفل من مجموعة من العبارات السلوكية السالبة والتي تمحورت حول سلوكيات تُسيئ للطفل، بهدف معرفة درجة إساءة أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة للأطفال.

واعتمدت الباحثة في بناء أبعاد وعبارات مقياس الإساءة للطفل على الدليل التشخيصي والإحصائي الخامس للاضطرابات النفسية (DSM-5, 2013)، وتكون المقياس من (20) عبارة وجميعها سالبة، وكانت العبارات موزعة على (4) أبعاد وهي: (الإساءة الجسدية، والنفسية، الإساءة الجنسية، الإهمال)، وشمل كل بعد على خمس عبارات، وفيما يلي تعريف بأبعاد مقياس الإساءة للطفل وعباراته:

١. **البعد الأول، الإساءة الجسدية:** وتقصد بها الباحثة الأذى الذي يتراوح من كدمات طفيفة لكسور، نتيجة الضرب، أو الركل أو أي طريقة أخرى والموجهة من قبل أولياء الأمور لأطفالهم، واشتمل على أربع عبارات.

٢. **البعد الثاني، الإساءة النفسية:** وتقصد بها الباحثة الأفعال اللفظية والرمزية المقصودة والغير مقصودة من قبل أولياء الأمور، والتي تسبب أذى نفسي كبير للطفل، مثل: التوبيخ، والتحقير، والتهديد، واشتمل على أربع عبارات.

٣. **البعد الثالث، الإساءة الجنسية:** وتعني بها الباحثة أي قول أو فعل جنسي مقصود أو غير مقصود يتضمن الطفل، ولا يكون لدى الطفل فهم كامل به وبأضراره، واشتمل على أربع عبارات.

٤. **البعد الرابع، الإهمال:** وتعني به الباحثة أي فعل مسيء من قبل أولياء الأمور يؤدي إلى التقصير تجاه الطفل أو حرمانه من إشباع حاجاته ومتطلباته الأساسية، واحتوى على أربع عبارات.

صدق المقياس:

أ. **صدق المحتوى:** وتم التحقق من صدق المحتوى من خلال عرض المقياس بصورته الأولية على عدد من الأساتذة المحكمين، بهدف إبداء آرائهم في المقياس من حيث: مدى وضوح العبارات، ومناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، وملائمتها لمجتمع وعينة الدراسة الحالية، وتم إرسال المقياس إلكترونيًا باستخدام نماذج Google Forms، إلى عدد من المحكمين والذي بلغ عددهم (8) محكمين من مختلف التخصصات، (مرفق في الملاحق).

جدول نسبة اتفاق المحكمين على عبارات مقياس الإساءة للطفل.

م	البعد	العبارة	نسبة الاتفاق	م	البعد	العبارة	نسبة الاتفاق
1	الإساءة الجسدية	العبارة رقم (١)	100%	11	الإساءة الجنسية	العبارة رقم (١١)	80%
2		العبارة رقم (٢)	100%	12		العبارة رقم (١٢)	80%
3		العبارة رقم (٣)	80%	13		العبارة رقم (١٣)	100%
4		العبارة رقم (٤)	80%	14		العبارة رقم (١٤)	100%

5		العبارة رقم (٥)	80%	15		العبارة رقم (١٥)	100%
6	الإساءة النفسية	العبارة رقم (٦)	80%	16	الإهمال	العبارة رقم (١٦)	100%
7		العبارة رقم (٧)	80%	17		العبارة رقم (١٧)	100%
8		العبارة رقم (٨)	80%	18		العبارة رقم (١٨)	100%
9		العبارة رقم (٩)	80%	19		العبارة رقم (١٩)	80%
10		العبارة رقم (١٠)	100%	20		العبارة رقم (٢٠)	100%

وتراوحت نسبة اتفاق المحكمين على العبارات بين (80% –100%) كما في الجدول (7)، وتم التعديل على صياغة بعض عبارات المقياس، حسب آراء المحكمين، حيثُ تم التعديل على صياغة بعض العبارت، لتصبح أكثر وضوحًا للعينة المُستهدفة، وبذلك أصبح المقياس يتمتع بصدق المحتوى.

ب. الصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي): تم التأكد من الاتساق الداخلي لمقياس الإساءة للطفل بتطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (30) ولي أمر في مدينتي مكة وجدة، حيثُ تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والبُعد الذي تنتمي إليه، وارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمقياس، والنتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (8) معاملات الارتباط لعبارات مقياس الإساءة للطفل وارتباطها بالبعد، وبالدرجة الكلية، (ن=30)

البعد	عبارات مقياس الإساءة للطفل	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	البعد	عبارات مقياس الإساءة للطفل	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
الإساءة الجسدية	العبارة رقم (١)	0.64**	0.40*	الإساءة الجنسية	العبارة رقم (١١)	0.59**	0.50**
	العبارة رقم (٢)	0.72**	0.67**		العبارة رقم (١٢)	0.79**	0.68**
	العبارة رقم (٣)	0.72**	0.80**		العبارة رقم (١٣)	0.70**	0.44*
	العبارة رقم (٤)	0.76**	0.73**		العبارة رقم (١٤)	0.61**	0.41*
	العبارة رقم (٥)	0.44*	0.60**		العبارة رقم (١٥)	0.65**	0.46**
الإساءة النفسية	العبارة رقم (٦)	0.80**	0.65**	الإهمال	العبارة رقم (١٦)	0.45*	0.43*
	العبارة رقم (٧)	0.63**	0.61*		العبارة رقم (١٧)	0.79**	0.56**
	العبارة رقم (٨)	0.48**	0.55**		العبارة رقم (١٨)	0.82**	0.60*
	العبارة رقم (٩)	0.89**	0.73**		العبارة رقم (١٩)	0.80**	0.67**
	العبارة رقم (١٠)	0.80**	0.73**		العبارة رقم (٢٠)	0.51**	0.42*

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ووفق البيانات في الجدول السابق فأن معظم قيم معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط الدالة بين (0.89-0.42)، مما يستدل به على صدق المقياس والاتساق بين عباراته، وصلاحية استخدام المقياس لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم أيضًا حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس، وهي موضحة في الجدول (9).

جدول معاملات ارتباط بيرسون لدرجات أبعاد مقياس الإساءة للطفل بالدرجة الكلية (ن=30).

ارتباط البعد بالدرجة الكلية	الإساءة الجسدية	الإساءة النفسية	الإساءة الجنسية	الإهمال
قيمة معامل الارتباط	0.91**	0.91**	0.73**	0.79**

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال البيانات السابقة يتضح بأن جميع معاملات الارتباط مُرتفعة وتراوحت بين (0.91 –0.73)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، وبهذا يمكن استخدام مقياس الإساءة للطفل.

ثبات المقياس:

وقامت الباحثة بالتحقق من ثبات مقياس الإساءة للطفل باستخدام معامل ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى طريقة التجزئة النصفية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات مقياس الإساءة للطفل (ن=30)

أبعاد المقياس/ المقياس الكلي	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	معادلة ثبات التجزئة النصفية بعد التصحيح بمعادلة جوتمان
الإساءة الجسدية	0.64	0.40	0.56
الإساءة النفسية	0.77	0.65	0.77
الإساءة الجنسية	0.66	0.66	0.80
الإهمال	0.66	0.60	0.73
المقياس الكلي	**0.87**	**0.80**	**0.86**

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.77 –0.64) لمعامل ألفا كرونباخ، وبلغت للمقياس الكلي (0.87)، وبلغت قيمة معامل التجزئة النصفية للأبعاد بين (0.66 –0.40)، وللمقياس الكلي (0.80)، وبلغ معامل ثبات التجزئة النصفية بعد تصحيحه بمعادلة جوتمان للأبعاد بين (0.80 –0.56)، وللمقياس الكلي (0.86)، ومن خلال السابق يمكن الاستدلال بارتفاع معاملات الثبات وبالوثوق بها لاستخدام هذا المقياس.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول الذي ينص على: " **ما درجة تطبيق حقوق الأطفال من قبل أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة؟**"

وللإجابة على التساؤل الأول قامت الباحثة باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لمقياس الإساءة للطفل وأبعاده، وكانت النتائج كالآتي:

جدول استجابات أفراد العينة حول تطبيق حقوق الطفل وأبعاده.

أبعاد المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى تطبيق الحقوق	الترتيب
الهوية	4.81	0.35	مرتفع	2
الحياة	4.54	0.56	متوسط	8
التربية	4.77	0.41	مرتفع	3
التعليم	4.63	0.47	مرتفع	4
الحماية	4.88	0.33	مرتفع	1
الحرية	4.62	0.50	مرتفع	5
الغذاء	4.68	0.49	متوسط	7
الصحة	4.69	0.47	مرتفع	6
الدرجة الكلية لتطبيق حقوق الطفل	**4.71**	**0.32**	**مرتفع**	

ومن خلال الجدول يتضح بأن أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة يطبقون حقوق الطفل بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.71)، وجاء ترتيب الأبعاد في تطبيق حقوق الطفل بالترتيب تنازليًا كالتالي: بُعد الحماية بمتوسط (4.88)، ثم الهوية بمتوسط (4.81)، يليه بُعد التربية بمتوسط حسابي (4.77)، ثم التعليم بمتوسط (4.62)، يأتي بعده الحرية بمتوسط (4.62)، والصحة بمتوسط (4.69)، والغذاء بمتوسط (4.86) ويأتي بعد الحياة بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط (4.54).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نصر، 2023)، فيما يخص وعي أفراد العينة بحقوق الطفل، وتختلف نتيجة الدراسة الحالة مع دراسة (المري، 2023)، ودراسة (أحمد والسعدي، 2019)، ودراسة (البريهي، 2019)، ودراسة (الحربي، 2020)، وذلك وفق مايخص ترتيب الأبعاد الأكثر تطبيقًا لحقوق الطفل، حيثُ اختلف ترتيب الحقوق في كل الدراسات السابقة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وعي أفراد عينة الدراسة فيما يخص حقوق الطفل كافة، ومسؤلية المجتمع السعودي ككل في تعزيز وحماية حقوق الطفل وممارستها، فجاء بعد الحماية بالمرتبة الأولى وهو ما يشعر به أولياء الأمور من واجب عظيم تجاه أبنائهم

لحمايتهم، وفق ما تفرضه عليهم القيم الإنسانية، في حماية حق الطفل من قبل أولياء أمره، في حين أتى بعد الهوية بالمرتبة الثانية وذلك ما تؤكده أنظمة المملكة في حماية حق الطفل في الهوية وإعطاءه حقه في نسبه وعيشه في وسط أسرته ومجتمعه بأمانًا تام. أما بعد التربية فأتى بالمرتبة الثالثة، وتفسر الباحثة ذلك في أن أولياء الأمور في المملكة العربية السعودية مهتمين بتربية أطفالهم ويسعون جاهدين لتربيته وفق ما تنص عليه ثقافة المجتمع السعودي المنبثقة من تعاليم الدين الإسلامي والذي أمر بحسن تربية الأطفال والسعي خلف تربيتهم، وأتى بُعد التعليم بالمرتبة الرابعة وذلك يوضح وعي أفراد عينة الدراسة فيما يخص أهمية تعليم أطفالهم، حيثُ يعتبر التعليم في المملكة العربية السعودية اختياري إلا أن أفراد المجتمع في الوقت الراهن لديهم وعي وإلمام كافٍ بأهمية إلحاق أطفالهم بالمدراس والمؤسسات التربوية، فنجد العديد من أولياء الأمور بالمملكة يدخلون أطفالهم إلى الروضات والحضانات التمهيدية قبيل سن المدرسة والروضة حتى. وأتى بُعد الحرية بالمرتبة الخامسة وتفسر الباحثة تلك النتيجة بخوف أولياء الأمور على أطفالهم، وحرصهم عليهم، مما يجعلهم يظهرون في معظم الأحيان بشكل مسيطر قليلًا، ولكن يتضح أن لدى أفراد العينة وعي في الوسطية بين الحرص على أبنائهم وإعطائهم مساحاتهم الشخصية، وجاء بُعد الصحة بالمرتبة السادسة، ويعود ذلك لجهود المملكة في جانب تأمين الحاجات الصحية للأطفال، والتوعية الصحية، مما يجعل أولياء الأمور يضمنون حق طفلهم الدولي في الصحة، ويجعلهم أكثر قلقًا للحقوق الأخرى، فارتفعت نسب الحقوق الأخرى على حق الصحة. أما بعد الغذاء فأتى في المرتبة السابعة وتفسر الباحثة تلك النتيجة فيما يخص ثقافة المجتمع السعودي بالغذاء والطعام، حيثُ يعتمد الطعام على الوجبة الرئيسية المتشاركة بها العائلة، إلا أن في الآونة الأخيرة وبسبب تنوع الثروة الاقتصادية في المجتمع السعودي وصولًا إلى التنوع الاقتصادي انتشرت العديد من تطبيقات توصيل الطعام مما جعل الاعتماد في الغذاء من قبل الأطفال، على الطلب من المطاعم على الطعام الأساسي في المنزل، خصوصًا في ظل الفترة الراهنة، وما تلحظ من انتشار لإعلانات على الطعام، تجعل من الأطفال في حماس لتجربته، وعلى ذلك فأتى تطبيق بُعد الغذاء بدرجة متوسطة.

وأتى بعد الحياة بالمرتبة الثامنة وتفسر الباحثة تلك النتيجة إلى اطمئنان المجتمع السعودي من ناحية أمن وأمان بيئتهم والذي تضمنه لهم حكومتهم الرشيدة، وتضمنه للأطفال بشكل خاص في الحرص على حمايتهم من الأخطار والكوارث والحرص على

قوانين السلامة في المباني والطرق، وتقديم حق حماية الطفل على غيره، مما يجعل أولياء الأمور يظهرون الطمأنينة في هذا الجانب. السؤال الثاني الذي ينص على: " **ما درجة الإساءة للأطفال من قبل أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة؟**"

وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لمقياس الإساءة للطفل وأبعاده، وكانت النتائج كالآتي:

جدول استجابات أفراد العينة حول درجة الإساءة للطفل وأبعاده.

أبعاد المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإساءة	الترتيب
الإساءة الجسدية	1.71	0.67	متوسط	2
الإساءة النفسية	1.73	0.73	متوسط	1
الإساءة الجنسية	1.19	0.47	منخفض	4
الإهمال	1.41	0.63	منخفض	3
الدرجة الكلية للإساءة للطفل	**1.51**	**0.54**	**متوسط**	

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى الإساءة للطفل لدى عينة الدراسة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (1.51)، وجاءت أبعاد الإساءة بالترتيب التالي: بُعد الإساءة النفسية في المرتبة الأولى بمتوسط (1.73)، وبعد الإساءة الجسدية في المرتبة الثانية بمتوسط (1.71)، يليه بعد الإهمال بمتوسط (1.41)، أما بعد الإساءة الجنسية فقد جاء بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (1.19)، وهذا يعني أن مستوى الإساءة بين أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة وأن الإساءة النفسية هي الأعلى من بين الأبعاد الأخرى.

وأتت نتيجة الدراسة الحالية متفقة مع نتيجة دراسة (باعامر، 2019)، فيما يخص ارتفاع معدل الإساءة النفسية على باقي الإساءات، واتفقت أيضًا مع دراسة (العناسوة وبنات، 2022)، حيث احتلت الإساءة النفسية المرتبة الأولى يليها الإساءة الجسدية، والإساءة الجنسية بالمرتبة الأخيرة، ودراسة (Ndidiamaka et al., 2020)، والتي أوضحت بأن الإساءة النفسية هي الأعلى من بين أنواع الإساءات الأخرى.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (حلمي والدين، 2023) والتي ذكرت بأن الإساءة الجسدية هي الأعلى من بين مختلف الإساءات الباقية، ثم الإساءة النفسية فالمرتبة الثانية، يليه الأهمال، ومن ثم الإساءة الجنسية، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة حلمي والدين فيما يخص ترتيب بعد الإهمال بالمرتبة الثالثة ثم بعد الإساءة الجنسية بالمرتبة الرابعة، واختلفت مع دراسة المري (2023) والتي ذكرت بأن العنف الجسدي أكثر انتشارًا من النفسي.

وتعزو الباحثة نتيجة الدراسة الحالية إلى ثقافة المجتمع السعودي الذي يعتبر الإساءة النفسية ليست إساءة بحد ذاتها بقدر ما هي أسلوب تربوي، يتبعونه بديلًا عن الإساءة الجسدية التي يدركون كونها إساءة، وتعتبر الإساءة النفسية من أكثر أشكال الإساءة خطورة، كون آثارها لا تظهر إلا على المدى البعيد، وفي المجتمعات لا تعتبر الإساءة النفسية إساءة بحد ذاتها ولا يتم تداول خطورتها على أنماط شخصية الطفل، إذ قد تظهر الإساءة النفسية أنماط شخصيات تجنبيه ومعادية للمجتمع، بالإضافة للشخصيات الحدية وذلك وفقًا لما ذكرت دراسة (العناسوة وبنات، 2022) حيثُ تؤثر الإساءة على مستوى التكيف الاجتماعي والنفسي.

ويلجؤن إليها أولياء الأمور بسبب آثارها غير الواضحة أمامهم، مما يجعلهم لا يشعرون بالذنب نفسيًا ويخفف عنهم وطأة الذنب فيما لو كانت الأثار واضحة كالإساءة الجسدية، فيلجئ ولي الأمر إلى الصراخ والتهديد والعصبية لجعل الأبناء يشعرون بالخوف ويطيعون أوامره، أو بحرمانهم من احتياجاته، باعتبارهم أن الحرمان أسلوب تربوي نافع يجعل أطفالهم لا يكررون سلوكياتهم الخاطئة، وفي الواقع لن يحصل إلا العكس من قبل الأطفال.

واحتلت الإساءة الجسدية المرتبة الثانية وتفسر الباحثة تلك النتيجة إلى العرف المجتمعي الذي لا يمانع الإساءة الجسدية ويعتبرها أحد أساليب تأديب الطفل الفورية والحفاظ على انضباطه، خصوصًا إذ كان الطفل يتمتع بخصائص تجعله ذو نشاط زائد وطاقة عالية، مما يسبب إزعاج وارتباك لأولياء الأمور الذين لا يعلمون خصائص مراحل النمو لأطفالهم ومتطلبات كل مرحلة، فيجعلهم يلجؤن لأسرع الأساليب، دون إدراك لمخاطر هذه الأساءة على شخصيات أطفالهم، والتي من الممكن أن تؤثر على شخصيته المستقبلية في جعله يتعامل بالعنف مع من حوله، وصولًا لتوارث هذا الأسلوب مع أبنائه.

ويأتي الاهمال في المرتبة الثالثة حيثُ ترى الباحثة بأن المجتمع السعودي، غير واعٍ لأهمية الاهتمام بالطفل وحاجاته، وفي ذات الوقت يهتم بتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يخص واجب أولياء الأمور دينيًا في النفقة على أطفالهم والتي تلزمهم بالملبس والمأوى والغذاء، وتحقيق احتياجاتهم الاقتصادية، مما يجعل الكثير من أولياء الأمور يخلطون بين مفهوم الاهتمام بالطفل ومفهوم النفقة، ويرؤن بأن النفقة وإعطاء الأطفال حاجاتهم المادية، هي الواجب عليهم متجاهلين بذلك الحاجات النفسية التي يحتاجها أبنائهم، مما يجعل أولياء الأمور يتسمون بالإهمال لأطفالهم.

وأتت الإساءة الجنسية في المرتبة الأخيرة وتفسر الباحثة تلك النتيجة إلى إلتزام المجتمع السعودي بتعاليم الدين الإسلامي، في تربية أبنائهم، بالإضافة للجهود الحكومية المبذولة لحماية الأطفال من التحرش الجنسي، من خلال وضع القوانين والعقوبات التي تحمي الأطفال، بالإضافة لانتشار الحملات التوعوية المنتشرة بكثرة في الآونة الأخيرة، فيما يخص جانب التحرش الجنسي وتوعية أولياء الأمور وأطفالهم.

مناقشة فروض الدراسة

الفرض الأول الذي ينص على: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تطبيق حقوق الأطفال العاديين وذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور في مدينتي مكة وجدة** "

وللتعرف على العلاقة بين درجة تطبيق حقوق الطفل وحمايته من الإساءة، استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون، وكانت النتيجة كما في الجدول التالي.

جدول قيمة معامل ارتباط بيرسون لحقوق الطفل والإساءة للطفل.

البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
حقوق الطفل	−0.542	0.01
الإساءة للطفل	−0.542	0.01

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين درجة تطبيق حقوق الطفل العادي وذوي الإعاقة، وحمايته من الإساءة من وجهة نظر أولياء الأمور، علاقة ارتباطية عكسية، وهي علاقة شدتها متوسطة، وعند مستوى دلالة (0.01)، ويعني ذلك أنه كلما زادت درجة تطبيق حقوق الطفل قل مستوى الإساءة للطفل من قبل أولياء الأمور، واتفقت تلك النتيجة مع دراسة (المري، 2023)، (العقلا، 2023)، (الحربي، 2020)، (كاظم ونجم، 2020) فيما يتعلق بجانب معرفة حقوق الأطفال، والإلمام بها، في حين لم تتطرق تلك الدراسات إلى تطبيق تلك الحقوق.

وتفسر الباحثة تلك النتيجة إلى دور حقوق الطفل في ضمان حمايته من كافة أنواع الإساءة التي من الممكن أن تواجهه من خلال الاعتراف بها ثم تطبيقها، حيثُ كفلت حقوق الطفل حمايته القانونية من خلال التشريعات والقوانين التي تجرم الإساءة للطفل، وتردع المُسيئين للطفل عن الإساءة إليه، بالإضافة لجهود المملكة العربية السعودية في وضع وتحديد آليات واضحة للرصد والإبلاغ عن حالات الإساءة، والتكفل بتقديم الخدمات المناسبة للأطفال المُساء إليهم، ودور المنظمات الحكومية والأهلية في الجهود المبذولة فيما يخص جانب حقوق الطفل وحمايته.

مما يوضح أهمية تطبيق حقوق الطفل لما لها من دور في حفظ وحماية الطفل من أي إيذاء أو إساءة تلحقه من قبل أولياء الأمور، نظرًا لكونهم المسؤولين عن رعاية الطفل وحمايته فمن الأولى أن يكونوا هم أول من يبادر ليطبق تلك الحقوق، ويهتمون بها جميعها دون تفضيل أحدها على الأخر، مما يستدعي في هذا الجانب أهمية تظافر الجهود المشتركة جنبًا إلى جنب من قبل الدول والمجتمعات المدنية، ثم يلحقهم كل من يتولى رعاية الطفل، من مؤسسات تربوية وتعليمية، والمراكز الحكومية والأهلية، وصولًا لأولياء الأمور المنوط إليهم تطبيق هذه الحقوق على أطفالهم.

الفرض الثاني الذي ينص على: " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المدينة (مكة- جدة)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير المدينة، استخدمت الباحثة اختبار (ت) "Independent Samples T Test"لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير المدينة.

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية	جدة	97	4.682	0.330	-	0.398
	مكة	179	4.728	0.317	1.134	

ويتضح من نتائج الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الطفل على الدرجة الكلية للمقياس تعزى لمتغير المدينة، وكذلك في أبعاد المقياس، ويعني ذلك أن درجة تطبيق حقوق الطفل لا تتأثر تبعًا لمتغير المدينة في الدرجة الكلية للمقياس، ولأبعاد المقياس أيضًا، ماعدا بعدي الحياة والحرية، وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن مدينة جدة ومكة تقعان بنفس المنطقة الإدارية، وهما متقاربتان، وهنالك العديد من أفرادهم المتقاربين بصلات رحم وصداقات، الأمر الذي يفسر عدم وجود فروق بين أفراد العينة.

الفرض الثالث الذي ينص على: " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المدينة (مكة- جدة)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المدينة، استخدمت الباحثة اختبار (ت) "Independent Samples T Test" لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المدينة.

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الإساءة الجسدية	جدة	97	1.802	0.792	1.598	0.024*
	مكة	179	1.667	0.594		
الإساءة النفسية	جدة	97	1.845	0.851	1.859	0.030*
	مكة	179	1.674	0.659		
الإساءة الجنسية	جدة	97	1.270	0.624	2.061	0.001**
	مكة	179	1.149	0.355		
الإهمال	جدة	97	1.493	0.797	1.589	0.004**
	مكة	179	1.366	0.519		
الدرجة الكلية	جدة	97	1.602	0.684	2.028	0.003**
	مكة	179	1.464	0.448		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ويتضح من خلال النتائج في الجدول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) في الدرجة الكلية لمقياس الإساءة تبعًا لمتغير المدينة، ولصالح مدينة جدة، حيثُ تبين من خلال المتوسط الحسابي أن أولياء الأمور في مدينة جدة أعلى إساءة للأطفال من أولياء الأمور في مدينة مكة في الدرجة الكلية لمقياس الإساءة للطفل.

وهذا ما ذكره تقرير جمعية المودة (2030) حيث أوضح التقرير أن بلاغات الإساءة في مدينة جدة كانت أعلى من مدينة مكة.

الفرض الخامس الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير الجنس (ذكر- أنثى)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير الجنس، استخدمت الباحثة اختبار (ت) "Independent Samples T Test"لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير الجنس.

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الهوية	ذكر	54	4.722	0.470	-	0.001**
	أنثى	222	4.841	0.315	2.231	
الحياة	ذكر	54	4.417	0.573	-	0.413
	أنثى	222	4.572	0.558	1.826	
التربية	ذكر	54	4.704	0.429	-	0.082
	أنثى	222	4.791	0.401	1.408	
التعليم	ذكر	54	4.519	0.585	-	0.001**
	أنثى	222	4.664	0.437	2.038	
الحماية	ذكر	54	4.728	0.484	-	0.001**
	أنثى	222	4.912	0.266	3.797	
الحرية	ذكر	54	4.451	0.608	-	0.001**
	أنثى	222	4.662	0.464	2.814	
الغذاء	ذكر	54	4.509	0.633	-	0.007**
	أنثى	222	4.723	0.437	2.927	
الصحة	ذكر	54	4.657	0.503	-	0.615
	أنثى	222	4.705	0.468	0.660	
الدرجة الكلية	ذكر	54	4.592	0.396	-	0.002**
	أنثى	222	4.741	0.294	3.108	

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتضح بأن هنالك فروق في درجة تطبيق حقوق الطفل تعزى لمتغير جنس أولياء الأمور عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)، ولصالح الذكور، في الدرجة الكلية للمقياس، ولأبعاد المقياس التالية: الهوية، التعليم، الحياة، الحرية، والغذاء وجميعها عند مستوى دلالة (0.01) ولصالح الذكور، مما يعني أن أولياء الأمور الذكور أكثر تطبيق لحقوق أطفالهم، بينما الأبعاد التالية: الحياة، والتربية، والصحة، فهي غير دالة إحصائيًا إذ أن جميع قيم اختبار ت أكبر من مستوى دلالة (0.01)،وتختلف النتيجة الحالية مع دراسة (العقلا، 2023)، والتي أوضحت بأنه ليس هنالك فروق بين ولي الأمر الذكر والأنثى.

الفرض السادس الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير الجنس (ذكر- أنثى)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير الجنس، استخدمت الباحثة اختبار (ت) "Independent Samples T Test"لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في الإساءة للطفل تبعًا لمتغير الجنس.

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الإساءة الجسدية	ذكر	54	2.000	0.874	3.555	0.001**
	أنثى	222	1.645	0.596		
الإساءة النفسية	ذكر	54	2.081	0.984	3.973	0.001**
	أنثى	222	1.649	0.636		
الإساءة الجنسية	ذكر	54	1.451	0.755	4.710	0.001**
	أنثى	222	1.128	0.343		
الإهمال	ذكر	54	1.833	0.953	5.790	0.001**
	أنثى	222	1.308	0.475		
الدرجة الكلية	ذكر	54	1.841	0.825	5.170	0.001**
	أنثى	222	1.432	0.417		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال النتائج السابقة يتبين بأن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، تبعًا لمتغير الجنس، ولصالح الذكور، مما يعني أن أولياء الأمور الذكور أعلى في الإساءة للأطفال من أولياء الأمور الإناث، في الدرجة الكلية للمقياس، ولأبعاد المقياس أيضًا حيثُ أتت جميع قيم اختبار ت أقل من (0.01)، ولصالح الذكور أيضًا مما يدل على أن أولياء الأمور الذكور أكثر إساءة للأطفال من أولياء الأمور الإناث في جميع أشكال الإساءة.

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (الحارثي، 2020)، والتي بينت نتائجها بأن مستوى الإساءة من قبل الأب أعلى من الأم.

الفرض السابع الذي ينص على: " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير العمر (أقل من 30عام- أقل من 40 عام- أكثر من 40عام)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير العمر، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal- Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal- Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير العمر

متغير العمر	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية على مقياس حقوق الطفل	أقل من 30 عام	48	124.91	1.731	0.421
	أقل من 40 عام	114	140.62		
	أكثر من 40 عام	114	142.11		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول السابق يتضح بأنه ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير العمر، إذ أن قيمة H أكبر من مستوى دلالة (0.05)، مما يعني أن ليس هنالك دلالة على تأثير عمر ولي الأمر على درجة تطبيق حقوق الطفل، الكلية للمقياس، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (المري، 2023)، ودراسة (العقلا، 2023)، حيثُ كلا الدراستين أشارت إلى عدم وجود تأثير للعمر على حقوق الطفل.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى وجود الثروة الإلكترونية الحالية، والتي تخدم وتفيد مختلف الفئات العمرية، إذ أصبحت التكنولوجيا تسهل الوصول للعديد من المعومات

والـدورات التوعويـة التـي يمكـن حضـورها عـن طريـق المنصـات الإلكترونيـة، ممـا تزيـد مـن رفـع مسـتوى الـوعي المجتمعـي بأهميـة حقـوق الطفـل، وسـهولة وصـول الحمـلات التوعويـة لفئـات المجتمـع ككـل، وتعـود أيضًـا لجهـود المنظمـات الحكوميـة والأهليـة فيمـا يخـص التثقيف بحقوق الطفل وضرورة ممارسة حقوقه.

الفـرض الثـامن الـذي يـنص علـى: " **توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين متوسـط درجـات الإسـاءة للأطفـال مـن وجهـة نظـر أوليـاء الأمـور تبعًـا لمتغيـر العمـر (أقـل مـن 30عام- أقل من 40 عام- أكثر من 40عام)**"

وللتعـرف علـى الفـروق ذات الدلالـة الإحصـائية بـين اسـتجابات أفـراد العينـة فـي درجـة الإسـاءة للطفـل تبعًـا لمتغيـر العمـر، اسـتخدمت الباحثـة اختبـار Kruskal- Wallas لتوضـيح دلالـة الفـروق بـين اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة، وجـاءت النتـائج كمـا فـي الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal- Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير العمر

متغير العمر	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس الإساءة للطفل	أقل من 30 عام	48	152.45	3.906	0.142
	أقل من 40 عام	114	127.87		
	أكثر من 40 عام	114	143.26		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومـن خـلال الجـدول يتبـين أن لـيس هنالـك فـروق ذات دلالـة إحصـائية تبعًـا لمتغيـر العمـر لـولي الأمـر، ممـا يعنـي أن عمـر ولـي الأمـر لا يـؤثر علـى مسـتوى الإسـاءة للطفـل، علـى الدرجـة الكليـة للمقيـاس، وتعـزو الباحثـة تلـك النتيجـة إلـى أن المجتمـع السـعودي مجتمـع شـاب فأفكـار أوليـاء الأمـور متشـابهة فيمـا يخـص السـلوكيات المتخـذة للتربيـة، وأن معظـم أوليـاء الأمـور يتبـادلون الأفكـار التربويـة سـويًا، إذ يعتبـر المجتمـع السـعودي مجتمـع واحد.

الفـرض التاسـع الـذي يـنص علـى: " **توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين متوسـط درجـات تطبيـق حقـوق الأطفـال مـن وجهـة نظـر أوليـاء الأمـور تبعًـا لمتغيـر المسـتوى التعليمي (ثانوي- دبلوم -بكالوريوس- دراسات عليا /ماجستير- دكتوراه)**"

وللتعـرف علـى الفـروق ذات الدلالـة الإحصـائية بـين اسـتجابات أفـراد العينـة فـي درجـة تطبيـق حقـوق الطفـل تبعًـا لمتغيـر المسـتوى التعلمـي، اسـتخدمت الباحثـة اختبـار

Kruskal– Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal– Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس حقوق الطفل	ثانوي	72	118.47	7.596	0.055
	دبلوم	19	143.71		
	بكالوريوس	161	148.38		
	دراسات عليا ماجستير/ دكتوراه	24	128.17		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتضح بأنه ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي، على درجة تطبيق حقوق الطفل على الدرجة الكلية لمقياس حقوق الطفل إذ بلغت قيمة H أكبر من مستوى دلالة (0.05)، مما يعني أن متغير المستوى التعليمي لا يؤثر على درجة حقوق الطفل، ماعدى بعد الحرية حيثُ توجد علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح فئة البكالوريوس، وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (العقلا، 2023)، (الحربي، 2020)، واختلفت مع دراسة (منصور وآخرون، 2021).

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى جودة تعليم مدارس وجامعات المملكة العربية السعودية، فيما يخص إكسابهم المعرفة الكافية والإلمام الكافي لجميع الجوانب، بالإضافة إلى وعي أفراد عينة الدراسة ككل في تطبيق حقوق الطفل، وتفسر الباحثة أيضًا إلى قدرة أفراد عينة الدراسة، ومعرفتهم الكافية للبحث والوصول للمعلومات الهامة والمساعدة في تطبيق حقوق الطفل، بالإضافة لجهد المؤسسات والمراكز التربوية في إيصال المعلومة لكافة أفراد المجتمع.

الفرض العاشر الذي ينص على: " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي– دبلوم –بكالوريوس– دراسات عليا /ماجستير– دكتوراه)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المستوى التعليمي، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal–

Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal– Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس الإساءة للطفل	ثانوي	**72**	139.77	1.245	0.742
	دبلوم	**19**	156.66		
	بكالوريوس	**161**	136.77		
	دراسات عليا ماجستير/ دكتوراه	**24**	131.90		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتبين بأنه ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي، أي أن المستوى التعليمي لأولياء الأمور لا يؤثر على مستوى الإساءة للطفل، وذلك في الدرجة الكلية للمقياس وفي أبعاد المقياس، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Umana& Robert, 2024)، والتي أوضحت أن المستوى التعلمي مؤشر عالي للإستدلال به على الإساءة للطفل.

الفرض الحادي عشر الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي (منخفض- متوسط- عالي)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal– Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal– Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي

متغير المستوى الاقتصادي	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس حقوق الطفل	منخفض	**12**	115.17	1.871	0.392
	متوسط	**241**	138.23		
	عالي	**23**	153.52		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتضح بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي، على الدرجة الكلية للمقياس، وعلى أبعاد المقياس أيضًا، مما يعني أن المستوى الاقتصادي لا يؤثر على درجة تطبيق حقوق الطفل، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (منصور وآخرون، 2021)، والتي ذكرت وجود علاقة إحصائية بين حقوق الطفل والمستوى المعيشي.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى إسهامات المملكة العربية السعودية أولًا في ضمان حصول جميع الأطفال على حقوقهم كاملة دون نقصان، تحت أي ظرف، بالإضافة للمعونات التي تقدمها والمساعدات المالية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى جعل الطفل ينال حقوقه مجانية كالتعليم والصحة، ومساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض لتوفير مستلزمات الحياة لأطفالهم، مما يجعل المستوى الاقتصادي غير مؤثر على تطبيق حقوق الطفل من قبل ولي الأمر.

الفرض الثاني عشر الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي (منخفض- متوسط- عالي)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal– Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal– Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي

متغير المستوى الاقتصادي	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس الإساءة للطفل	منخفض	**12**	165.75	3.449	0.178
	متوسط	**241**	139.39		
	عالي	**23**	114.91		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ويتضح من الجدول السابق بأنه ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للطفل تبعًا لمتغير المستوى الاقتصادي، على الدرجة الكلية لمقياس الإساءة وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Umana& Robert, 2024)، والتي ذكرت أن للمستوى الاقتصادي تأثير واضح على الإساءة للطفل من قبل الوالدين خصوصًا

فيما تفرضه عليهم المتطلبات المادية لتربية الأطفال، وتجعلهم أكثر غضبًا على أطفالهم، واختلفت مع دراسة (السيد وآخرون، 2022) أيضًا والتي ذكرت دور المستوى الاقتصادي في الإساءة للطفل.

أما في الدراسة الحالية فتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى تكاتف أفراد المجتمع السعودي فيما يخص المساعدات التي يقدموها لبعضهم، بغية في كسب الأجر والتعاون كما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وأيضًا ما تقدمه المملكة العربية السعودية من جهود كبيرة في تحسين المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع، والمبذولة من جميع الجهات الوزارية، كوزارة المواد البشرية والتنمية الاجتماعية، ونظام التكافل المقدم للطلاب المحتاجين في المدارس، وفيما يخص ذوي الإعاقة فهنالك نظام رعاية كامل ومتخصص من أجل خدمتهم في كافة المجالات، بالإضافة لجعل الخدمات الصحية تقدم مجانية لجميع أفراد المجتمع.

الفرض الثالث عشر الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)، استخدمت الباحثة اختبار (ت) "Independent Samples T Test"لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الهوية	عادي	235	4.831	0.344	1.533	0.034*
	ذوي إعاقة	41	4.739	0.398		
الحياة	عادي	235	4.581	0.529	2.801	0.002**
	ذوي إعاقة	41	4.317	0.696		
التربية	عادي	235	4.809	0.383	3.483	0.003**
	ذوي إعاقة	41	4.573	0.482		
التعليم	عادي	235	4.680	0.426	3.941	0.001**
	ذوي إعاقة	41	4.374	0.624		

الحماية	عادي	235	4.905	0.309	3.482	0.001**
	ذوي إعاقة	41	4.715	0.384		
الحرية	عادي	235	4.655	0.465	2.772	0.001**
	ذوي إعاقة	41	4.423	0.646		
الغذاء	عادي	235	4.704	0.451	1.892	0.004**
	ذوي إعاقة	41	4.549	0.650		
الصحة	عادي	235	4.709	0.479	1.078	0.655
	ذوي إعاقة	41	4.622	0.444		
الدرجة الكلية	**عادي**	**235**	**4.741**	**0.287**	**3.705**	**0.001****
	ذوي إعاقة	**41**	**4.544**	**0.440**		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وتعزى لمتغير نوع الطفل، ولصالح الطفل ذوي الإعاقة على الدرجة الكلية للمقياس، وعلى أبعاد المقياس أيضًا، ما عدى بُعد الصحة فلم يكن ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن أولياء الأمور الذين لديهم أطفال ذوي إعاقة هم الأعلى في تطبيق حقوق الطفل، وأن أولياء الأمور متساوون في تحقيق بعد الصحة لأطفالهم على حد السواء.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن ولادة طفل ذوي إعاقة يجعل من أولياء الأمور يتحملون مسؤولية تربوية تفوق غيرهم بمراحل، فيما يخص محاولتهم في ضمان معيشتهم وحرصهم على حمايتهم، بهدف تربيتهم تربية سليمة ومتساوية بغيرهم من الأطفال، وأيضًا من أجل تخفيف القيود التي فرضتها الإعاقة على أطفالهم مما يجعلهم أكثر حرصًا على تطبيق حقوق الطفل، أما فيما يخص بُعد الصحة، فترى الباحثة بأن أولياء الأمور حريصين على رعاية أطفالهم صحيًا بغض النظر عن نوع الطفل، وهذا حق مشروع للطفل وهم متساوون في ذلك.

الفرض الرابع عشر الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي- ذوي إعاقة)، استخدمت الباحثة اختبار

(ت) "Independent Samples T Test"لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وأتت النتائج كالتالي:

جدول نتائج اختبار (ت) "Independent Samples T Test" للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في الإساءة للطفل تبعًا لمتغير نوع الطفل (عادي– ذوي إعاقة).

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة (sig)
الإساءة الجسدية	عادي	235	1.626	0.571	- 5.485	0.001**
	ذوي إعاقة	41	2.219	0.942		
الإساءة النفسية	عادي	235	1.637	0.614	- 5.495	0.001**
	ذوي إعاقة	41	2.288	1.071		
الإساءة الجنسية	عادي	235	1.109	0.264	- 7.564	0.001**
	ذوي إعاقة	41	1.658	0.923		
الإهمال	عادي	235	1.309	0.439	- 6.873	0.001**
	ذوي إعاقة	41	1.990	1.101		
الدرجة الكلية	عادي	235	1.421	0.367	- 7.309	0.001**
	ذوي إعاقة	41	2.039	0.959		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتبين أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، تعزى لمتغير نوع الطفل، ولصالح الطفل ذوي الإعاقة، أي أن أولياء الأمور يسيئون للأطفال ذوي الإعاقة بنسبة أعلى من الأطفال العاديين، وذلك في الدرجة الكلية للمقياس وأيضًا بالأبعاد، وتحدث الإساءة للطفل ذوي الإعاقة بكافة أشكالها، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (أبو العطا، وعيد، 2020)، والتي أوضحت بأن الإساءة للأطفال ذوي الإعاقة من قبل أولياء الأمور أعلى من الأطفال العاديين.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن وجود طفل ذوي إعاقة تحت رعاية ولي الأمر يزيد من الضغوط العائدة إلى خصائص هذا الطفل وما تفرضه من بذل مجهود أكبر من قبل ولي الأمر تجاهه، مما يجعل البعض منهم قد يفرغون هذه الضغوط في المتسبب بها، أو أنه من الممكن أن جهل أولياء الأمور بخصائص نمو الطفل ذوي الإعاقة يجعل صبرهم معه قليل فيستخدمون أساليب تمتاز بالقسوة تجاههم بقصد تربيتهم وتأديبهم.

وترى الباحثة أن الأطفال ذوي الإعاقة بحاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام الدائم مما يسبب ضغط نفسي لدى ولي الأمر، ويجعله أكثر انفعالًا لأقل التصرفات التي

تصدر من قبل الطفل، وخصوصًا أن بعض فئات الإعاقة، كفرط الحركة قد يكون مزعج لأولياء الأمور، مما يزيد من الإساءة الجسدية تجاهه، أو فئات الإعاقات الحركية التي تجعل ولي الأمر في حالة دائمة للإعتناء به، فترى الباحثة أن درجة الإعاقة وشدتها ونوع الإعاقة أيضًا يعتبرون عامل لزيادة مستوى الإساءة للطفل ذوي الإعاقة.

الفرض الخامس عشر الذي ينص على: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تطبيق حقوق الأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير عدد الأطفال (طفل واحد- طفلين- 3 أطفال وأكثر)** "

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير عدد الأطفال، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal- Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal- Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة تطبيق حقوق الطفل تبعًا لمتغير عدد الأطفال

البعد	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية	طفل واحد	51	147.54	0.938	0.626
	طفلين	60	133.38		
	3أطفال وأكثر	165	137.57		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال نتائج الجدول السابقة يتضح بأنه ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير عدد الأطفال، على درجة المقياس الكلية، مما يعني عدم وجود دلالة على تأثير عدد الأطفال على درجة تطبيق حقوق الطفل من قبل أولياء الأمور، وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (منصور وآخرون، 2021)، حيث أوضحت أن هنالك علاقة ارتباطية عكسية بين عدد أفراد الأسرة وتطبيق حقوق الطفل.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى قدرة أولياء الأمور إلى العدل والتنظيم بين أبنائهم وتربيتهم بممارسة حقوقهم، بالإضافة إلى مساعدات المؤسسات التربوية في عملية التربية والتخفيف عن أولياء الأمور، فيما يخص بعض حقوق الطفل كالتعليم، وقد يكون التنظيم في الإنجاب ووعي أولياء الأمور لذلك الأمر دور في تطبيق حقوق

الطفل، دون ضغط على ولي الأمر، والمجتمع السعودي مجتمع واعٍ فيما يخص حقوق أطفالهم فهم حريصون على تطبيقها بالرغم من عدد الأطفال الذين تحت رعايتهم.

الفرض السادس عشر الذي ينص على: " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الإساءة للأطفال من وجهة نظر أولياء الأمور تبعًا لمتغير عدد الأطفال (طفل واحد- طفلين- 3 أطفال وأكثر)**"

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير عدد الأطفال، استخدمت الباحثة اختبار Kruskal- Wallas لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول نتائج اختبار Kruskal- Wallas للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة الإساءة للطفل تبعًا لمتغير عدد الأطفال

متغير عدد الأطفال	النوع	العدد	متوسط الرتب	قيمة H	الدلالة (sig)
الدرجة الكلية لمقياس الإساء للطفل	طفل واحد	51	130.37	0.816	0.665
	طفلين	60	143.93		
	3أطفال وأكثر	165	139.04		

*عند مستوى دلالة (0.05) ** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال الجدول يتبين بأن ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد الأطفال، حيثُ كانت الدرجة الكلية (0.816)، وهي أعلى من مستوى دلالة (0.05)، أي أن الإساءة للطفل لا تختلف باختلاف متغير عدد الأطفال، وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة تستطيع التعامل مع جميع أطفالهم، حيث لا يؤثر عدد الأطفال على طرق وأساليب معاملة أولياء الأمور لهم، وأن أولياء الأمور لديهم القدرة على التعامل مع الضغوط الخاصة بعدد الأطفال، حيثُ يلاحظ أن غالبية عينة الدراسية لديهم أكثر من 3 أطفال تحت رعايتهم، بالرغم من ذلك لم تكن هنالك دلالة إحصائية على إساءة معاملتهم، واختلفت تلك النتيجة مع دراسة (منصور وآخرون، 2021)، ودراسة (Umana& Robert, 2024) ودراسة (Farnia et al., 2020)، حيثُ ذكرت الدراسات أنه كلما زاد عدد الأطفال زادت نسبة الإساءة لهم، حيث أن زيادة عدد الأطفال وتقارب سنهم قد يكون أحد العوامل المُسببة للإساءة للأطفال، بسبب كثرة الأعباء والتي من شأنها تزيد من المشاكل والضغوطات لأولياء الأمور.

توصيات الدراسة:

وتوصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من التوصيات، التي أتت في ضوء نتائجها، وهي كالآتي:

1. التأكيد على أهمية حصول الطفل على حقوقه المنصوص والمتفق عليها دوليًا كاملة دون نقصان، ودون تميز لأي سبب كان.
2. إقامة الورش والدورات التوعوية عن حقوق الطفل، لكل من يعنيه أمر الطفل؛ لزيادة انتشار ثقافة حقوق الطفل؛ ولزيادة حمايته من الإساءة بكافة أشكالها.
3. تفعيل القوانين والعقوبات التي تمنع الإساءة تجاه الأطفال.
4. إقامة الورش والفعاليات الترويحية لمساعدة أولياء الأمور في التخفيف من ضغوطاتهم النفسية.
5. إقامة الدورات التدريبية الوقائية، لأولياء الأمور والتي تهدف إلى إكسابهم الطرق الصحيحة لتفريغ ضغوطاتهم النفسية، والتخلص من التوتر والانفعال الزائد.
6. بذل المزيد من الجهد فيما يخص حماية الطفل من الإساءة، من خلال إقامة الورش والدورات، والفعاليات، والحملات الإعلانية.

مقترحات الدراسة:

ومن خلال نتائج الدراسة الحالية، أتت المقترحات التالية:

1. إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بجانب حقوق الطفل والإساءة وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى مثل: نوع الإعاقة.
2. إجراء دراسة تهدف إلى قياس مستوى الإساءة بين فئات الإعاقة المختلفة.
3. تطبيق الدراسة الحالية على عينة أوسع، وأشمل مما سيساعد في تفسير ممثل لمجتمع الدراسة أكثر.
4. إجراء دراسات تشمل حقوق الطفل التي لم تتطرق لها الدراسة الحالية، كحق الطفل في النزاعات المسلحة، وعمالة الأطفال، والاتجار بالأطفال.
5. إجراء دراسة تهدف إلى الكشف عن تأثير الإساءة في مرحلة الطفولة وعلاقتها بأنماط شخصيات الطفل.
6. إجراء دراسة تقيس أسباب الإساءة للطفل.
7. إجراء دراسات حول حقوق الطفل الرقمية في العالم الرقمي، والإساءة إليه رقميًا.

المراجع:

أولًا العربية:

أبو السعود، شادي. (2021). فعالية الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي في خفض إساءة المعاملة الوالدية للأبناء ذوي الإعاقة الفكرية. *المجلة التربوية*، 1(93)، 216-267.

أبو عباة، أثير. (2019). حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية بالمرحلة الإبتدائية في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 1(11)، 253- 327.

أبو العزم، عبد الغني. (2019). *معجم المغني*. جامع الكتب الإسلامية. https://ketabonline.com/ar/books/21272

أبو العطا، محمد، وعيد، محمد. (2020). أنماط إساءة المعاملة أثناء الطفولة كعوامل خطورة منبئة باضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة في البلوغ: دراسة مبنية على استدعاء خبرات الطفولة. *مجلة الدراسات العربية*، 19(2)، 477-435.

أحمد، نهى، والسعدي، شيماء. (2019). مبادئ حقوق الطفل في كتب اللغة العربية لمرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية التربية ببنها*، 2(117)، 279-320.

إمام، مروى. (2021). برنامج في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ مدارس المجتمعية. *مجلة كلية التربية*، (45)، 57-112.

أمال، أعراب، وفوزية، بن عثمان. (2023). *حقوق الطفل المعاق بين المعايير الدولية وواقع التطبيق الجزائري* [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد لمين دباغين سطيف.

باعامر، منال. (2019). خبرات الإساءة والإهمال خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى ذوي الإعاقة والعاديين في البيئة السعودية. *مجلة كلية التربية*، (183)، 292-253.

البريهي، جبريل. (2019). مدى ممارسة مربيات رياض الأطفال لحقوق الطفل في المدارس الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء- اليمن. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، (7)، 281-255.

جاد، أميرة. (2020). برنامج إرشادي للحد من إساءة معاملة الأمهات لأطفالهن المعاقين عقليًا وأثره على أمنهم النفسي. *المجلة العربية لعوم الإعاقة والموهبة*، 4 (14)، 296-216.

الجيار، سلوى. (2020). أثر مشاهدة أفلام الرسوم المتحركة المقدمة بقناة MBC3 في إكساب الأطفال من ٤-٦ سنوات الوعي بمفاهيم الإساءة الجنسية. *مجلة البحوث العلمية*، (53)، 866-766.

الحارثي، مي. (2020). الإكتئاب عند الأطفال وعلاقته بإساءة معاملتهم (دراسة على عينة من الإناث في مرحلة الطفولة المتأخرة). *المجلة الدولية للتنمية*، 9(1)، 49-41.

الحربي، روان. (2020) حقوق الطفل وتطبيقها داخل مدارس مدينة جدة من وجهة نظر المعلمات- دراسة وصفية تحليلية. *المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل*، 3(12)، 32-1.

الحربي، نورة، وأبو بكر، نشوة. (2022). الخصائص السيكومترية لمقياس خبرات الإساءة الوالدية لدى عينة من طالبات المرحلة الثانوية في مدينة بريدة. *مجلة كلية التربية*، (117)، 1362-1337.

حسين، سجى. (2023). الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة. *مجلة الرافدين للحقوق*، 21، (75)، 255-197.

حلمي، بسمة، والدين، رضية. (2023). خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة لدى عينة من الشباب في مدينتي الرياض وجدة. *العلوم التربوية*، 3، 346-321.

حلمي، بسمة، والدين، رضية. (2023). الخصائص السيكومترية لمقياس (خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة). *العلوم التربوية*، 3، 568-549.

خدة، فاطمة. (2019). *خبرات الإساءة في الطفولة وتنظيم الانفعال والقدرة على حل المشكلات كمنبئات بالسلوك العدواني لدى عينة من المراهقين المعرضين للخطر* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح- ورفلة.

الخزيرية، ريه، والشربيني، محمد. (2021). الإساءة ضد الأطفال من وجهة. نظر الوالدين والمعلمين في المجتمع العماني (دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط). *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، 12(2)، 21-6.

الخولي، هشام، وحسين، طه. (2020). برنامج تدريبي في تنمية استراتيجية السعي لطلب المساندة لدى ذوات الإعاقة السمعية المُساء إليهن جنسيًا. *مجلة كلية التربية ببنها*، 4(121)، 334-297.

السيد، فاطمة، ومعشي، ليلى، والمعيذر، مي. (2022). معدلات انتشار خبرات الإساءة في مرحلة الطفولة لدى عينة من المراهقين السعوديين في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 6(60)، 113-93.

شعبان، سحر. (2020). برنامج إرشادي لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة العقلية المتوسطة المساء معاملتهم وأثر ذلك على السلوك التكيفي لأطفالهن. *المجلة العلمية للتربية الخاصة*، 2 (3)، 59-21.

شنودة، فايزة. (2023). تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء حقوق الطفل. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*، (139)، 283-261.

الصيدلاني، هتون، والرفيدي، سماء، وحمد، إرادة. (2022). المناعة النفسية وعلاقتها بخبرات الإساءة في مرحلة الطفولة لدى عينة من الطلبة بالمرحلة الثانوية بمدينة جدة. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، 7(31)، 594-567.

عبدالبر، أزهار. (2019). اثر التعرض للإساءة في مرحلة الطفولة على مستوى الذكاء الأخلاقي والأخفاق المعرفي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. *مجلة الإرشاد النفسي بكلية التربية*، 5(7)، 192 -156.

العطار، محمد. (2021). الطفل بين الحقوق والإساءة في مرحلة الطفولة.. عمالة الأطفال أنموذجًا- رؤية تشريعية للواقع المصري. *المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل*، 4(14)، 54-1.

العناسوة، علي، وبنات، سهيلة. (2022). أشكال الإساءة وعلاقتها بالتكيف الاجتماعي والنفسي لدى الطلبة في الأردن. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 6(30)، -132 157.

العقلا، فاطمة. (2023). العلاقة بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لطفل الروضة في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 16(1)، 218-188.

قلعجي، محمد، وقنيبي، حامد. (1988). *معجم لغة الفقهاء*. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

كاظم، سميرة، وحلا، نجم. (2020). معرفة حقوق الطفل لدى أولياء أمور الأطفال. *مجلة الفتح*، (84)، 96-71.

الكثيري، طالب. (2023). الإساءة الوالدية وعلاقتها بالعنف الأسري لدى المراهقين. *مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 4 (2)، 415-432. دراسة سابقة

لطيفة، لخذاري، ونحوي، عائشة. (2020). *الآثار النفسية لإساءة معاملة الأباء للأبناء* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر بسكرة.

محمد، ماجدة. (2022). برنامج وقائي مقترح قائم على التكامل بين الأسرة ورياض الأطفال لتنمية مهارات حماية الذات من الإساءة لدى أطفال الروضة. *مجلة دراسات في الطفولة والتربية*، 1(22)، 439-429.

المحمودي، محمد. (2019). *مناهج البحث العلمي (ط. 3)*. دار الكتب.

المر، عايدة، والمعبى، جيهان. (2019). فعالية برنامج تدريبي لتنمية الوعي بحقوق الطفل باستخدام أنشطة الإعلام المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية. *المجلة المصرية لبحوث*، 18(3)، 613-559.

المري، نوره. (2023). العنف الوالدي وعلاقته بحصول الطفل على حقوقه الاجتماعية: دراسة ميدانية بمدينة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. *مجلة كلية الآداب بقنا*، 32(60)، 487-434.

الملحم، سبحان. (2022). خبرات الإساءة وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى عينة من الطلبة الأيتام في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في مدارس مدينة حماة. *مجلة جامعة حماة*، 5(8)، 87-70.

منصور، منار، وشربي، فاطمة، وعلي، إلهام. (2021). العوامل المرتبطة والمحددة لدرجة معارف المبحوثات بحقوق الطفل بوثيقة الأمم المتحدة بقرى سندبسط وكفر الجنيدي وكفر فرسيس بمركز زفتي بمحافظة الغربية. *مجلة جامعة الزقازيق للبحوث الزراعية*، 48، 262-237.

المهداوي، عبد الله. (2021). خبرات الإساءة النفسية وعلاقتها بأبعاد العجز المتعلم لدى عينة من الطلبة المتفوقين والمتأخرين دراسيًا بمرحلة الثانوية بمدينة تبوك. *مجلة التربية*، 4 (191)، 64-32.

نـادر، أديـب، والمـولى، أزهـر. (2020). الإسـاءة الوالديـة كمـا يـدركها الأبنـاء وعلاقتهـا بالشـفقة بالـذات لـدى طلبـة المرحلـة الإعداديـة. *جامعـة تكريـت للعلـوم الإنسـانية*، 27(10)، 439-464.

النقبـي، مـانع. (2021). حمايـة الأطفـال مـن العنـف والاسـتغلال بدولـة الإمـارات. *حوليـات آداب عين شمس*، 49، 396-411.

نصـر، حنـان. (2023). المواطنـة النشـطة وحقـوق الطفـل المصـري "دراسـة ميدانيـة لعينـة من الأسر الريفية بمحافظة البحيرة". *مجلة كلية الآداب*، 83(3)، 134-66.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

Avdibegovic, E., & Brkic, M. (2020). Child Neglect – Causes And Consequences. *Psychiatria Danubina*, 32 (3), 337-342.

Austin, A., & Lesak, A., & Shanahan, M. (2020). Risk and protective for Chid Maltreatment: a Review. Current Epidemiology Reports, 7, 334- 342. https://doi.org/10.1007/s40471-020-00252-3

Diaconu, K., & Jailobaeva, K., & Jailobaev, T., & Eyber, C., & Ager, A. (2023). Development of the Faith Community Child Protection Scale with Faith Leaders and their Spouses in Senegal, Uganda and Guatemala. Journal of Religion and Health, 62, 2196-2212. https://link.springer.com/article/10.1007/s10943-022-01660-z

Farnia, V., & Tatari, F., & Moradinazar, M., & Salemi, S., & Juibari, T., & Alikhani, M., & Abdoli, N., & Golshani, S. (2020). Investigating the prevalence of child abuse in the families with addicted T parents in Iran: With emphasis on family risk factors. Clinical Epidemiology and Global Health, 8, 1098-1103. https://doi.org/10.1016/j.cegh.2020.03.027

Li, S., & Zhao, F., Ya, G. (2020). Childhood Emotional Abuse and Depression Among Adolescents: Roles of Deviant Peer Affiliation and Gender. *Journal of Interpersonal Violence*, 1-21. https://journals.sagepub.com/home/jiv

Malik, F., & Abduladjid, S., & Mangku, D., & Yuliartini, N,. & Wirawan, I., & Mahendra, P. (2021). Legal Protection for People with Disabilities in the Perspective of Human Rights in Indonesia. *International Journal of Criminology and Sociology*, 10, 538- 547.

Muhammad, B. (2020). Turkish Digital Children's Rights Scale. International Journal of Digital Literacy and Digital Competence, 11, 26- 76.

Ndidiamaka, U., & Ijeoma, A., & Charles, O. (2020). perceived influence of the family abuse on the well- being of the nigerian child. The Educational Psychologist, 13, 431-444.

Umana, E., & Robert, M. (2024). Family Size And Educational Level Of Parent As Correlates Of Child Abuse Among Teenagers In Mbo Local Government Area. Journal of Multidisciplinary Innovations, 26, 48- 57.

ثالثًا: المراجع الإلكترونية:

إساءة معاملة الأطفال. (2022، سبتمبر، 19). منظمة الصحة العالمية.
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/child-maltreatment

تقرير أداء النصف الأول من العام 2023. (د. ت). جمعية المودة للتنمية الأسرية.
https://almawaddah.org.sa/reports/58

تقرير المملكة العربية السعودية الخاص من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. (د. ت). هيئة حقوق الإنسان. https://www.hrc.gov.sa/website/reports/all-reports

حقوق الطفل. (د.ت). المنصة الوطنية الموحدة.
https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/childrights

اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل. (2022، سبتمبر، 14). الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/decisions-and-regulations/regulation-and-procedures/70775

منظمات إنسانية: نصف أطفال العالم يتعرضون لشكل من أشكال العنف والدول "تفشل" ف يحمايتهم. (2020، يونيو، 18). الأمم المتحدة.
https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056832

نص اتفاقية حقوق الطفل. (د. ت). يونيسف.

https://www.unicef.org/ar/نص-اتفاقية-حقوق-الطفل/اتفاقية-حقوق-الطفل

نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (2023، أغسطس، 27). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e52b691a-785c-42a7-8916-b07d00e4fd38/1

اليوم العالمي للطفل 20 تشرين/ نوفمبر. (د. ت). الأمم المتحدة.
\https://www.un.org/ar/observances/world-childrens-day